

المناقشة الاولى مشاكل اقتصادية د/عصا عمر  
\* الامتقانه و و و اختياري ، مابيه السطور .

### الفصل الاول حرك

استخدام النماذج الاقتصادية في حل المشاكل

### \* تعريف المشكلة الاقتصادية ؟

← هي قلة في الموارد وزيادة في الاحتياجات .

↓  
محدودة هدا .  
متعددة امثورة  
متعددة الانتقى

### ① لماذا نستخدم النماذج :

← النموذج : شئ مبسط يصور شكل الشئ كليا . كالقسم الفاص  
بأى هين اى نموذج مصغر منه . ← اشهرها : لعب الاطفال .  
- P - الواقع معقد لدرجه انه غالبا ما نعرضه بتصوره وفهمه بطريقه  
مكتله .

ب - قدرتها على تبسيط ذلك الواقع المعقد .

ج - ~~ي~~ يبين ان يكون الواقع قابلا للملاحة وقابلا للقياس ومتنظما

### ② تعريف النموذج ؟

← تصوير مبسط لاي شئ حقيقي كالبناء ويشترط في النموذج ان يبرز  
الملامح الاساسية للشئ الذي تمثله ويتخذ هذه الملامح الاساسية  
التي ينبغي ان يظهرها النموذج على الهدف منه . ويفهم صدق ذلك  
ان النموذج ليس تمثيلا حقيقيا او كاملا لمقابلته الواقع وليس  
بالضرورة ان تكون تصوير لشئ حقيقي ← تشبيه فقط .

٥ حتى يصبح النموذج أكثر نقماً يجب أنه :

- ١- يشرح ويتنبأ بسلوك الأجزاء الفردية للنظام .
- ٢- استجابة النظام للتغيرات التي تطرأ على أحد أجزائه
- ٣- بأثر الاضطرابات الداخلية والخارجية على النظام .
- \* يجب انه يتم بعد بناء النموذج أنه تخبر قابليته للتطبيق
- \* انه الاختبار الناجح لقابلية النموذج يحوله الى نظرية Theory
- ولكنه ليس ضرورياً انه يكون قابلاً للتطبيق بنسبه ١٠٠٪ .
- ← هو أشبه بالقانون الطبيعي ولكنه تواجد فقط ولو .

← أمثلة للسيارات عالية الجودة والامان  
 ٦ انواع النماذج ؟ للتجريد ← نزع الشيء  
 تصنف وفقاً لدرجة التجريد

درجة التجريد

أكثر تجريداً  
↓

النماذج الرياضية  
تستخدم لأغراض التفسير .

أقل تجريداً  
↓

النماذج المناظرة

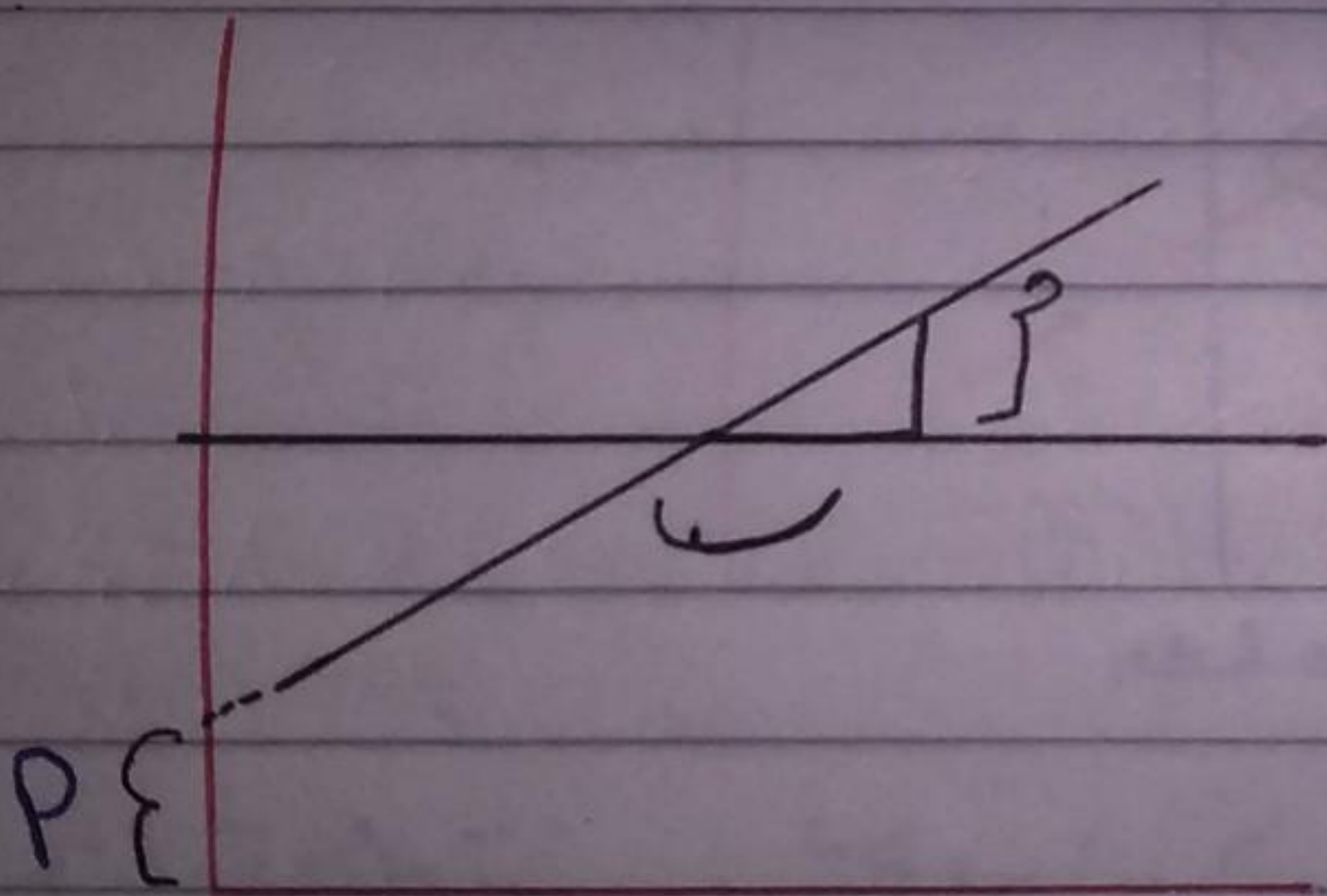
النماذج المادية  
تستخدم لأغراض الوصف .

- ٢- النماذج المادية : هي تلك النماذج التي لها مظهر الشيء الحقيقي .  
 تتمثل في لعب الأطفال والتمثيل والصور الزيتية ، وتعتبر سهلة الملاحظة  
 لكنها بعيدة المعالجة وغير مفيدة في أغراض التنبؤ ولا في حل القضايا .
- ب- النماذج المناظرة : هي أكثر تجريداً من النماذج المادية لأنها لا تشبه  
 الشيء الحقيقي . وهي تبني باستخدام مجموعة من المصطلحات أو الرسم  
 البياني تختلف عن تلك التي يعرضها موضوع القضية له شروطه . أي ليس  
 لها علاقة بالواقع . مثال اللوان المتعلقة على الخريطة . وتعتبر  
 أسهل في المعالجة وأكثر عمومية من النماذج المادية .

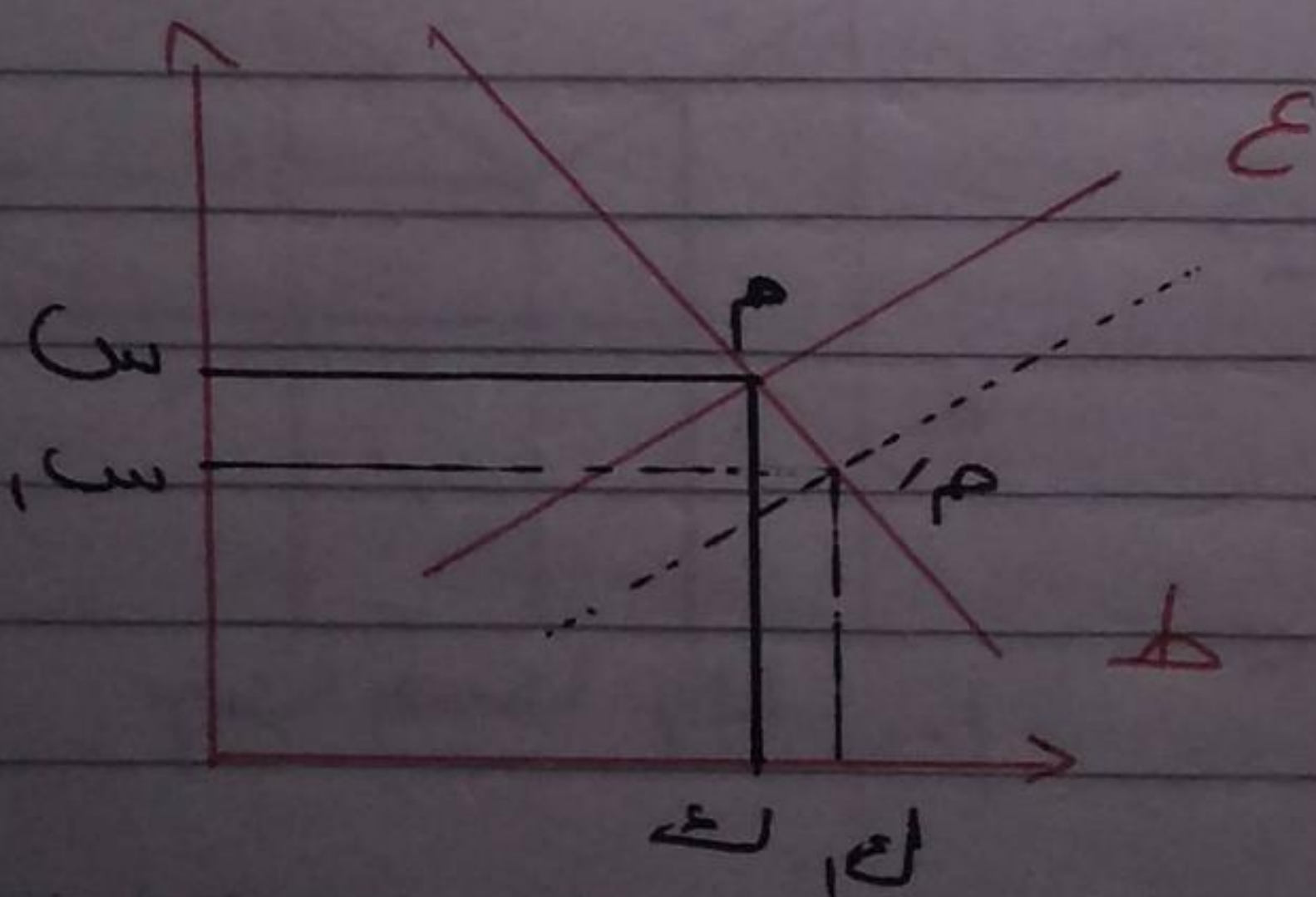
ج- النماذج الرياضية : هي اكثر النماذج تحريداً وتعتمد على استخدام مجموعه الرموز لتمثيل نظام القضية المعروضة وتصف هذه النماذج بالعمومية وبالاقه وبإمكانية معالجتها باستخدام القوانيين الرياضية كما انه لا الخط المستقيم  $P = a + bX$  معروف صلبه والجزء المعصور منه .

\* يمكن ان يكون نموذج ساكن  $\rightarrow$  لا تأخذ الزمن في الحسابه  
 // // // // متحرك  $\rightarrow$  تأخذ الزمن في الحسابه .

يمكن تصنيفها على اساس درجه المعادلات التي تتكون منها الى نماذج خطيه وافردي غير خطيه وكلا النوعين يمكن ان يكون مستقر او غير مستقر .



① النموذج الساكن : هو النموذج الذي يركز على نقاط التوازن ويتطرق الى عمليه التغييراتها عمليه اخطيه

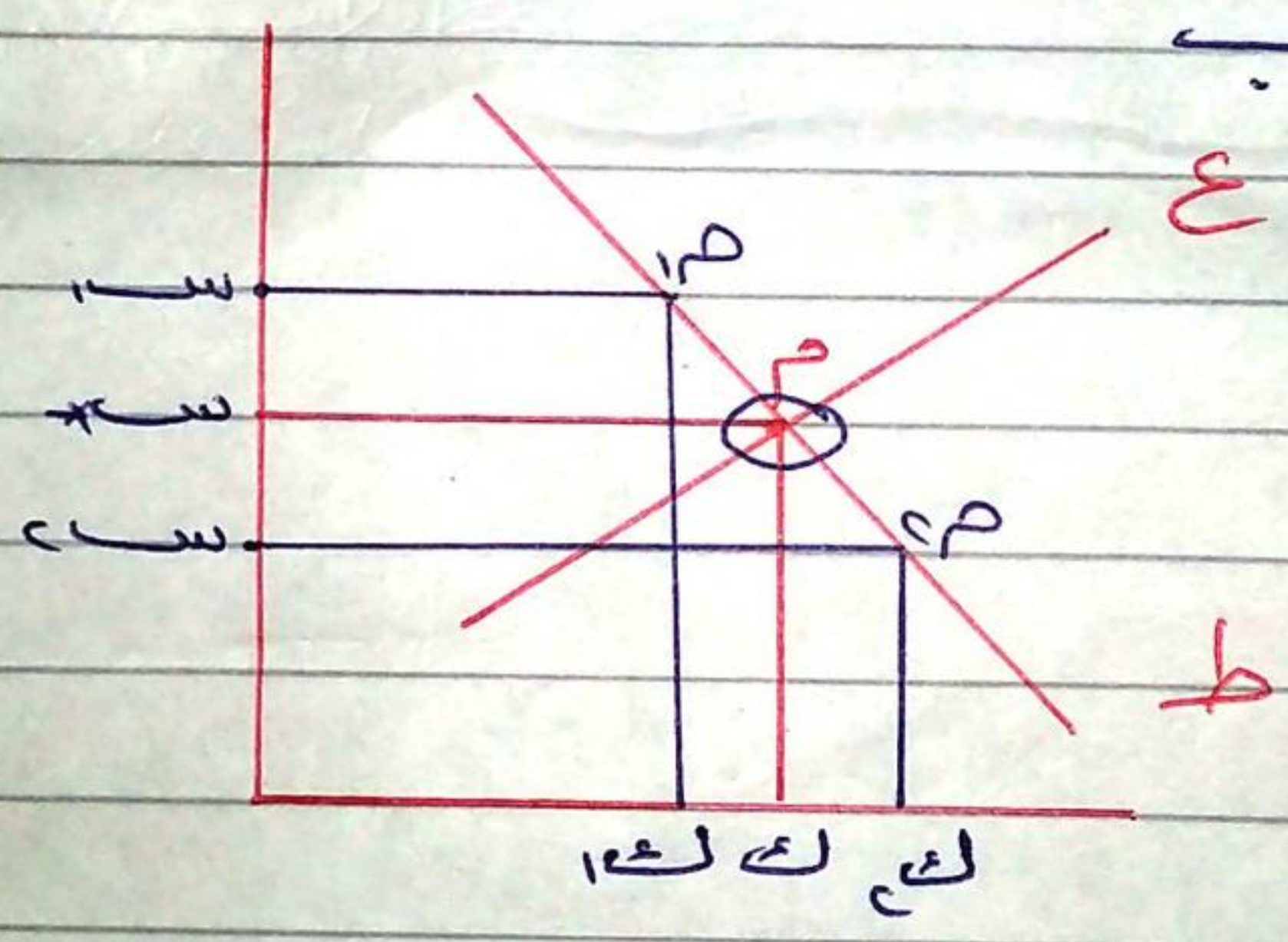


④ النموذج المركزي : يركز على مسار الحركة وينظر الى عمليه التقدير على انها تستغرق وقتاً .

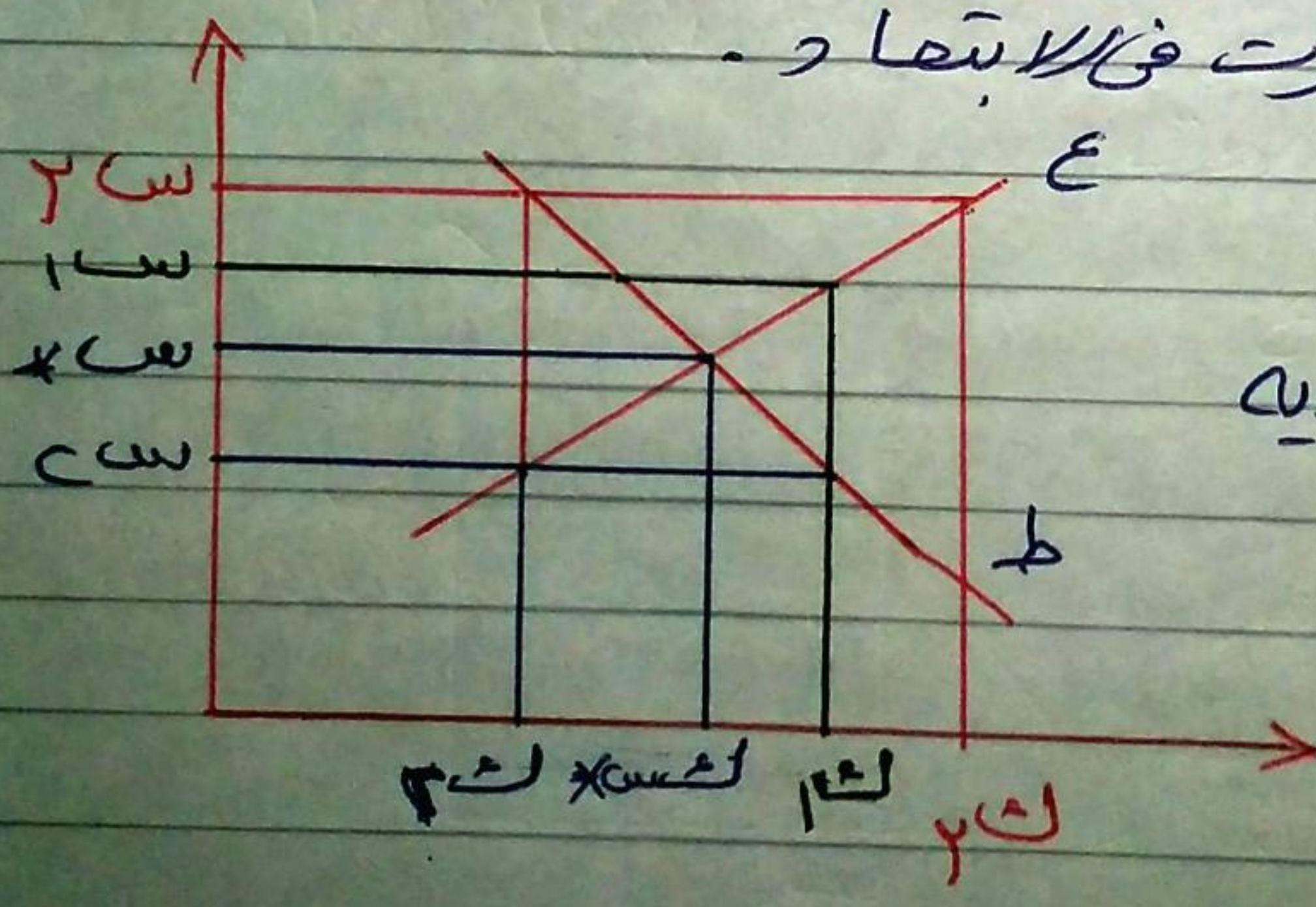
⑤ النموذج الخطي : هي التي يتم تمثيلها في معادلات من الدرجة الاولى وتأخذ في الرسم شكل الخط المستقيم .

⑥ النموذج غير الخطي : هي التي يتم تمثيلها في معادلات من الدرجة الثانية فأكثر وتأخذ في الرسم شكل منحنى

⑦ النموذج المستقر : أنه يكون للنموذج حل وحيد أو يكون له نقطة توازن واحدة أو المتغيرات الراضية تعود الى التوازن مرة اخرى عقب الاضطراب



⑧ النموذج المستقر<sup>الضيق</sup> : هو الذي يكون له أكثر من نقطة توازن أو توازن المتغيرات الراضية استمرت في الارتفاع و .



\* تشير مفهوم النموذج الموجودة في الاقتصاد نماذج تجريبية ساكنة أو حركية فكله مستقرة

الماضرة الثانية مشاكل اقتصادية دا عمام مندور

النماذج الرياضية: تصوير جزئي أو كامل مبسط لاهد الجوانب الحياه الاقتصادية، وهو يتألف من مجموعة من الفروض التي تستهدف وصف أو التنبؤ بالسلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية سواء كانت هذه الوحدات هي الفرد أو المشروع أو الاقتصاد القومي أو هي الاقتصاد المالي.

وتشكل النماذج الاقتصادية عوناً كبيراً لراسم السياسه الاقتصادية ليس فقط لقيمتها التعليلية وقد رتعا على الشرح ولكنها فاشتها العمليه

لكن استنتاجات وتنبؤات النماذج الاقتصادية على خلاف تلك المستنبطه من نماذج العلوم الطبيعيه، كما يفترض النظر الى النتائج المستطلمه من النماذج الاقتصادية على انها مجرد دلالات وإشارات.

ويهدف استفهام النموذج الاقتصادي الى الحصول على معلومات عن كيفية العمل بها الاقتصاء. ويتم ذلك بإجراء تجارب ذهنيه بأنه يفترض حدوث تغيير ما ثم تتببع آثاره على الاقتصاد من خلال النموذج يفرضنا أنه بقيه العوامل الأخرى لمؤثرة في الاقتصاد ولم تتغير. ويؤكد التفسير عن النموذج الاقتصادي لغوياً أو باستخدام الرياضيات ويتكون النموذج من ثلاثه عناصر هي المتغيرات والعلاقات الدائيه والعوامل الاستراتيجيه. وأطبيبه هذه العناصر. فالله مفهوم القوام الاقتصادي فهو أهر كصيه فالنماذج الاقتصادية غالباً ما يتم تمثيلها بمجموعه من المعادلات الرياضيه وهذه الرياضيه النماذج الاقتصادية تتطلب من الطالب الامام بالرياضيه فونه حربه التطبيق الاقتصادي الصيغ أتم بالتجنب الكل للرياضيه أمر مستحيل سواء كلفه أو كاداه.

### عناصر النموذج الاقتصادي

١- المتغيرات الداخلية والخارجية: يعتمد اختيار المتغيرات التي تدخل في نموذج معين على الهدف من هذا النموذج، فالنموذج علاقه بـ فاعل ومفعول أو سبب ونتيجة ولا بد من تصنيف كل منهما أو التفسير عنها بتفسير المتغير الداخلي والداخلي: هي التي تتحدد داخل النموذج (أي لا تعرف

مقاديرها الا بعد حل النموذج)

٢- المتغيرات الخارجية: هي التي تتحدد خارج النموذج ا تعتبر من المعطيات

٣- إذا كان النموذج جميع متغيراته داخلية يطلق عليه النموذج المغلق  
 ٤- إذا كان يوجد متغيرات خارجية يسمى نموذج مفتوح  
 ٥- العلاقات الدالية:

٦- التقريبات (المتطابقات): ومما اقبلتها المعادله التي تقول ان  
 الاتفاقات القومي هو مجموع الاتفاقات الاستهلاكي والاتفاق الاستثماري  
 والاتفاق الحكومي والصادرات ناقصاً الواردات

$$Y = C + I + G - S$$

٧- شروط التوازن ومما اقبلتها المعادله التي تقول بظهوره تساوي الرصيد المعروفه مع الرصيد المطلوبه حتى يتحقق التوازن

$$C = E$$

٨- العلاقات السلوكية ومما اقبلتها القول بأنه الاستهلاك داله في الدخل والملاقه السلوكية يمكنه التفسير عنها باستفهام

$$C = \alpha + \beta Y$$

٩- المعامله  $\beta$  هي القيمه التي تترجم أثر التغير في امد المتغيرات الى وحدة واحدة الى تغير في قيمه المتغير الذي يظهر على اليسار الشيء المعاكس الذي للاستهلاك  $\alpha$  رغبه الناس في زيادة الاستهلاك مقابل زيادة الدخل

١٠-  $P$ : تعكس أثر العوامل الأخرى

العلاقات التنظيمية : هي مثلها دالة الضرائب التي توضح العلاقة بين  
الدخل وحصيله الضرائب وهي الدالة ليست علاقة سلوكية لانها انتاج  
التنظيم السيادي للدولة . فعمل الضرائب يحدد التشريع الضريبي  
وليس سلع المتعاملين في السوق .

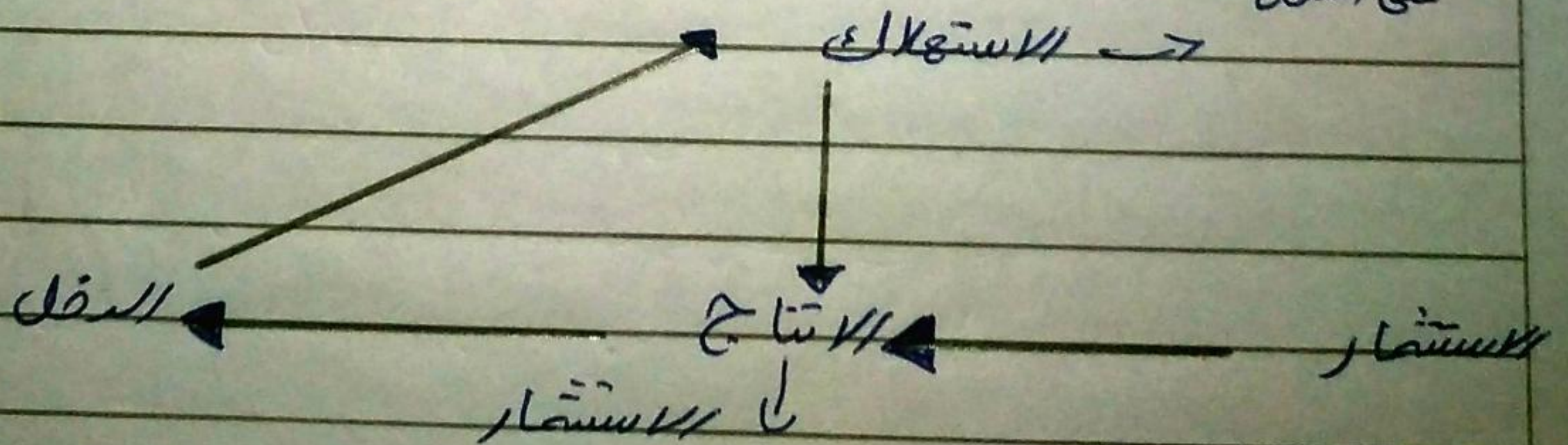
معدل المدفوع للضريبة = ضريبة + دخل

العلاقات الضريبية ومثلها دالة الانتاج التي توضح العلاقة بينه  
عناصر الانتاج من عمل ورأس مال مسانعة و انتاج مسانعة اخرى  
وهي ترتبط بالجانب الفني للعملية الانتاجية التي يباشرها الاقتصاد  
د - ع - ح - ج - د - ع - ل

تقتصر على عنصر العمل

العلاقات الدالية في نموذج مصيانياً كانت ترتبط بالمتغير الدخلي  
والمتغيرات الخارجية وذلك في شكل مجموعة من المعادلات الهيكلية  
تمثل كل منها علاقة سببية . وأما ما ذكره هذه العلاقة علاقة دائرية  
بصفتها يكونه المتغير سبب ، وفي نفس الوقت نتيجة ، ويحتمل نموذج  
كثير من الالهذا النوع حيث يتوقف الانتاج على الطلب على السلع  
الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية كما يتوقف الطلب على  
السلع الاستهلاكية على الدخل ويتوقف على الدخل بدوره على الانتاج .  
نموذج كثير لا يبالغ مستأجر التسمية لانه لا يدل على الأجل القصير .

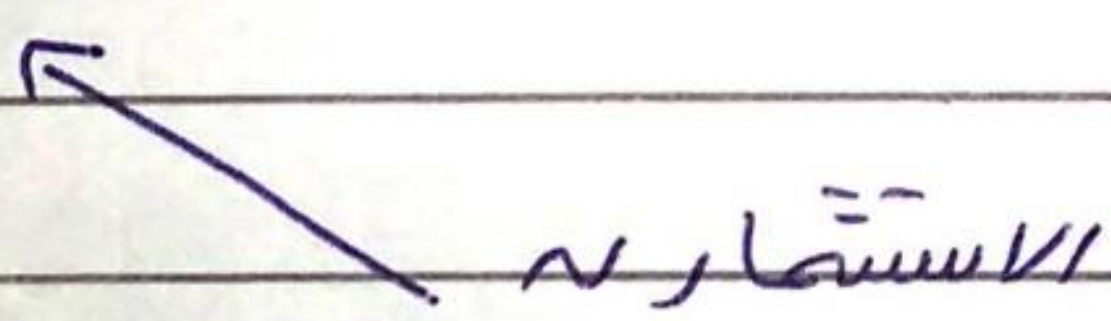
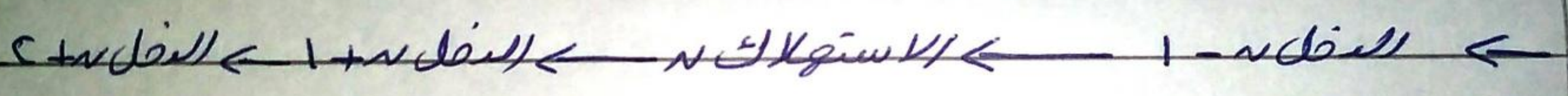
وتمثل الاسهم في الشكل التالي علاقات السببية بين هذه المتغيرات  
علاقة دائرية (نموذج أصح) تمثل هيكل النموذج  
على الدخل



والاستهلاك .

هذه العلاقات لا تظهر بشكل واضح في نظام المعادلات، الممثل للنموذج  
الكينزي، كما انها تختلف عند حل النظام ولكن هذا الشكل يصف  
علاقات السببية حتماً؟ اي غياب عنصر الزم في الشكل يوضح  
علاقته واثريه بين كل من الدخل والاستهلاك والانتاج وبالتالي فإن  
الدخل على سبيل المثال يظهر في هذا الشكل كسبب ونتيجه.  
ويرجع ذلك للفقر الى اتجاهه عند عنصر الزم.

فالاستهلاك في الفترة  $n$  لا يتأثر بالدخل في الفترة  $n$  ولكنه بالدخل  
في الفترة  $n-1$ ، كما أن  $n$  الانتاج في الفترة  $n$  سوف يتغير ليتلائم  
مع مستوى الاستهلاك والاستثمار في الفترة التالية  $n$  وهذا يؤثر  
الانتاج في الفترة  $n$  على مستوى الدخل في الفترة  $n+c$  وهذا  
يوضح الشكل التالي هذه العلاقات عند توظيف بالزم.



\* الدخل  $n-1$ : هو الذي يحدد الانتاج المستقبلي.

\* الدخل والنتاج وجهيه لهما وحدة

\* علاقته تتابعيه ونموذج تتابعي.

← ويوضح الشكل أن  $n$  الانتاج في الفترة  $n+1$  ينتج عن الدخل في الفترة  $n-1$   
ويؤدي الى الدخل في الفترة  $n+c$ .

← وما سبقاً عليه القول أن العلاقات بين المتغيرات النموذج يمكنه أن تأخذ

احد نمطين: الاول وهو العلاقات المباشريه والثاني هو العلاقات التتابعيه

ويطلق على النموذج الذي يمثل النوع الاول من العلاقات اسم نموذج

المعادلات الآنيه أما النموذج الذي يمثل النوع الثاني فيطلق عليه

اسم النموذج التتابعي وبينما يتطلب تصدير قيم المتغيرات الماخليه

للتأديج الآنيه حل النموذج كله دفعة واحدة فإنه في النماذج

التتابعيه يتم العمل على مراحل. لايه حله دفعة واحدة.

المعاملات الاستراتيجية :

تعتبر المعاملات عن حيازة السهم بين المتغيرات ويرتبط مهولنا بحيفه فاصح اجتم هذه المعاملات . فالمعامل يصف درجة الكثافة التي يؤثر بها احد المتغيرات الفارضية على قيمه للمتغير الباطني ، فمثلا اذا كانت التغيرات في الاستهلاك دالة خطية في التغيرات التي تحدث في الدخل القومي اي انه  $\Delta$  الاستهلاك =  $\Delta$  الدخل القومي وكان المعامل ب وهو الميل العمودي للاستهلاك يساوي لاه . فانه المعامل السابقه بتقريبه من كل جنبه يزيد به الدخل القومي بمقدار لاه . قرش في الاستهلاك .

استخدام النموذج الاقتصادي في حل المشاكل

البيانه كيفية استخدام النموذج الاقتصادي في حل المشاكل تأخذ كمثال النموذج الكينزي الكامل حيث انه المتغير الرئيسي الذي يهتم النموذج بتعيينه هو الدخل القومي (المتغير الرئيسي) ويحسب الدخل القومي مثال لمتغير التدفق وهو المتغير الذي لا يمكن قياسه الا كمتصل تدفق خلال فترة زمنية معينة . اذ لا يمكن القول بأنه الدخل القومي . لا مليار جنيه ما لم نحدد الفترة الزمنية التي تتدفق خلالها هذه القيمة ولتلك السنة ويضاف متغير التدفق عن متغير الرصيد والذي لا يصح قياسه على بعد زمني معين حيث انه يرتبط بامثلة زمنية . وتعتبر قوة العمل مثالا لمتغير الرصيد حيث يقال انها تكون 14 مليون عامل في لحظة زمنية معينة .

لا النموذج الكينزي .

يتكون النموذج الكينزي الكامل من جانب الطلب وجانب العرض ويحسب الطلب الكلي نتيجة للتفاعل بين سوق السلع وسوق النقد ويحسب سوق السلع الذي تشتري فيه السلع والخدمات لا فرق الاستهلاك أو الاستثمار الفاضل والعام أو افره من التمييز

اما سوق النقد فهو يهتم بشرح مميزات عرض النقود والطلب عليها ويرجع سبب التفاعل بين السوقين الى انه سوق النقد يؤثر في مستوى الطلب الكلي في سوق السلع عند طريق معدل الفائدة وفي نفس الوقت يتأثر طلب النقود بمستوى الطلب الكلي في سوق السلع .  
 لا سوق العمل + دالة الانتاج = سوق السلع والفرص المتاحة بالنقد .  
 لا ابد مستوازن توازنه في السوقين .

ويجسد النموذج الكينزي بالأجل القصير . وبالتالي فهو لا يهتم بمشاكل النمو والاقتصادى ، وانما يمشكك التقلبات الاقتصادية ، ويتضح انه لا يهتم من الافتراضات التي يقوم عليها هذا النموذج ، فانه على جانب العرض ففي هذا الجانب يهتمون انه يركز على راس المال وقوة العمل والاربعون ومستوى التضخم التكتل وهي كلها ثوابت ، وفي ظل هذا الافتراض فانه العرض الكلي من السلع والفرص المتاحة يهتم فقط على الكمية المستقدمة من العمل .

قوة العمل : كل المال بما فيهم الما ظلية  
 بينما العمل : هو الجزء العامل فقط .

لا هيكل النموذج الكينزي ومميزات :

والخطوة التالية نعرض هيكل النموذج الكينزي الكامل مع بيان مميزات المزايا والافارجه ، ثم نستعرض كيفية حله جبرياً للوصول الى القيم التوازنية لمميزات المزايا والافارجه على تأثير التغيير في أدوات السياسة المالية والنقدية على هذه القيم التوازنية من خلال القيام بالتعديل الساكن المقارنه .

٧ الطالب الركني:

١ - سوق السلع:

١ شرط التوازن:  $L = K + T + C + R - W$

٢ دالة الاستهلاك القاصي:  $L = K + C + M$  دخل متاح

٣ تعريف الدخل المتاح:  $L = M - S$

٤ دالة الميزانية الصافية:  $S = T + V - L$

٥ دالة الاستشارة القاصي:  $T = H + S$  شرف

٦ دالة الانفاق الكومي:  $C = H + S$  متغير خارجي

٧ دالة الادخار:  $R = W$

٨ دالة الادخارات:  $W = S + V - L$  المبدأ الصدي للاستيراد

٩ - سوق النقود:

٩ شرط التوازن:  $M = L + N$

١٠ دالة طلب النقود:  $M = L + S + T + C + R$

حيث  $S$  المستوى العام للأسعار و  $M$  العوامل الثابتة

\* أي شيء مقسوم على المستوى العام للأسعار يصبح متغير حقيقي

وقد القسمة الدخل التقري

١١ دالة عرض النقود:  $N = M - L$

١٢ - العرض الركني:

١٣ - سوق العمل:

١٣ شرط التوازن:  $L = E + U$

$E$  مع تقديري مستوى الأجر

١٤ دالة عرض العمل:  $L = E + U$

يتقديري مستوى الأجر خارج النموذج

١٤ دالة طلب العمل:  $L = S + D + E$

← الناتج الصدي للعامل  $D + E$  ،  $S$  المستوى العام للأسعار

١٥

قوة العمل:  $Q_A = Q_B$

معدل البطالة الاجبارية =  $Y = \{ (Q_B - Q_A) / X \}$  ١٦

دالة الانتاج الكلية:  $L = L_1 + L_2 + L_3 + L_4 + L_5 + L_6 + L_7$  ١٧

يتضح من استعراض هذا الهيكل انه النموذج الكينزي الكامل يتألف من ١٧ معادله تقسم خمسه متغيرات خارجية وواحد عشر متغيراً داخلياً وتحت هذه المعادلات خمسه دقق المتغيرات الخارجية وسبعه لعلاقات دالية سلوكية وتنظيمية وفنيه وثلاث شروط توازن.

وإذا نظرنا الى نظام المعادلات الذي يعثله هيكل النموذج الكينزي فسرعا ما نكتشف نقطتين على درجه كبيرة من الاهمية:

١- القيم التوازنية لكل متغير داخلي تتحدد آتياً وبالتالي فانه في اى نظام كهذا النظام تكبر التفكير في قضية السيه امر غير مناسب لانه قيمه اى متغير تقدر على قيمه كدالمتغيرات الخارجية الموهومة واذا كان الامر كذلك فانه البطالة على سبيل المثال قد تكون راجع الى قلة العرض التقدي أو ارتفاع معدل الأهر أو فليح بينهما.



معادله العرض الكلى . بالتمويين بقيمه عرض العمل والطلب على العمل صريح

$$E = P \cdot E$$

$$C0 = S \cdot (C0 - C0.R) \div S$$

$$0 \cdot X \quad C0/S = C0 - C0.R$$

$$C0/S - C0 = -C0.R$$

$$E = C0/S - C0 = -C0.R \quad \text{--- (5) ---}$$

$$L = C0 + A1,0 - E - A0 - E$$

$$L = C0 + A1,0 - (C0/S - C0) - A0 - (C0/S - C0)$$

$$L = C0 + A1,0 - C0/S + C0 - A0 - C0/S + C0$$

$$L = C0 + A1,0 - 2 \cdot C0/S + 2 \cdot C0 - A0$$

$$L = 1744 - C0/S + 110 \quad \text{--- (6) ---}$$

$$L = 110/S + 1744$$

$$1744 - C0/S + 110 = 1744 + 110/S$$

$$110/S + 1744 - 1744 - 110/S = 110/S - 110/S$$

$$110/S + 1744 - 1744 - 110/S = 1744 - 1744$$

$$110/S + 1744 - 1744 - 110/S = 1744 - 1744$$

$$1744 - 1744 = 1744 - 1744 \quad \text{--- (7) ---}$$

تجد بالقانون المام .

$$S \cdot P = \frac{P \cdot (110) \pm 110 \cdot P}{P}$$

$$S = \frac{110 \pm \sqrt{110^2 - 4 \cdot 1744 \cdot 110}}{2 \cdot 1744}$$

نعتبر المستوى العام للأسعار هو 1,052857

$$L = 110/S + 1744$$

$$L = 110/1,052857 + 1744 = 227,15597$$

بالتمويين في المعادلات

$$K = 10 + A0 = 10 + (227,15597) = 237,15597$$

$$M = 227,15597 - 237,15597 = -10$$



Date: \_\_\_\_\_

Ⓟ

NO: \_\_\_\_\_

Ⓟ

$$\cdot 300,000 = (3,000,000) \cdot 0.10 + 0 = \text{ك}$$

$$\cdot 2,100,000 = (3,000,000) \cdot 0.10 - 10 = \text{ق}$$

$$\cdot 2,700,000 = (3,000,000) \cdot 0.10 + 0.20 = \text{ج}$$

$$\cdot 1,000,000 = (2,100,000) \cdot 0.10 - 0 = \text{د}$$

$$1,000,000 = (3,000,000) \cdot 0.10 + (2,100,000) \cdot 0.10 - 10 = \text{هـ}$$

$$\cdot 7,000,000 = (1,000,000 / 100) - 100 = \text{و}$$

$$\cdot 1,000,000 = 1 / (7,000,000 - 1) \dots = \text{ز}$$

المفاضلة الرابعة مشاكل اقتصادية

د/عصام عمر

أثر التغيير في أدوات السياسة النقدية والمالية المقارنه:

التصريف على اثر التغيير في أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية على المستويات التوازنية

النموذج المساكن المقارنه: هو التقليل الذي لا يأخذ عنصر الزخم في الاعتبار والذي عند تحليله يشج مستوى الدخل ومستوى الاسعار.

يعتبر التغيير الذي حدث حدث في لحظة زمنية معينة.

معنى كلمة مقارنه: وضع التوازن قبل وبعد تغيير أدوات السياسة.

لاثر الأدوات واتجاه التغيير في المتغيرات التوازنية والقياسات الدافعية يعتبر

بدرجة كبيرة على اتجاه التغيير وليس مقدار التغيير والسبب في ذلك انه الخصائص يصعب تحصيلها خصوصاً في المقادير من العرجه الثانيه

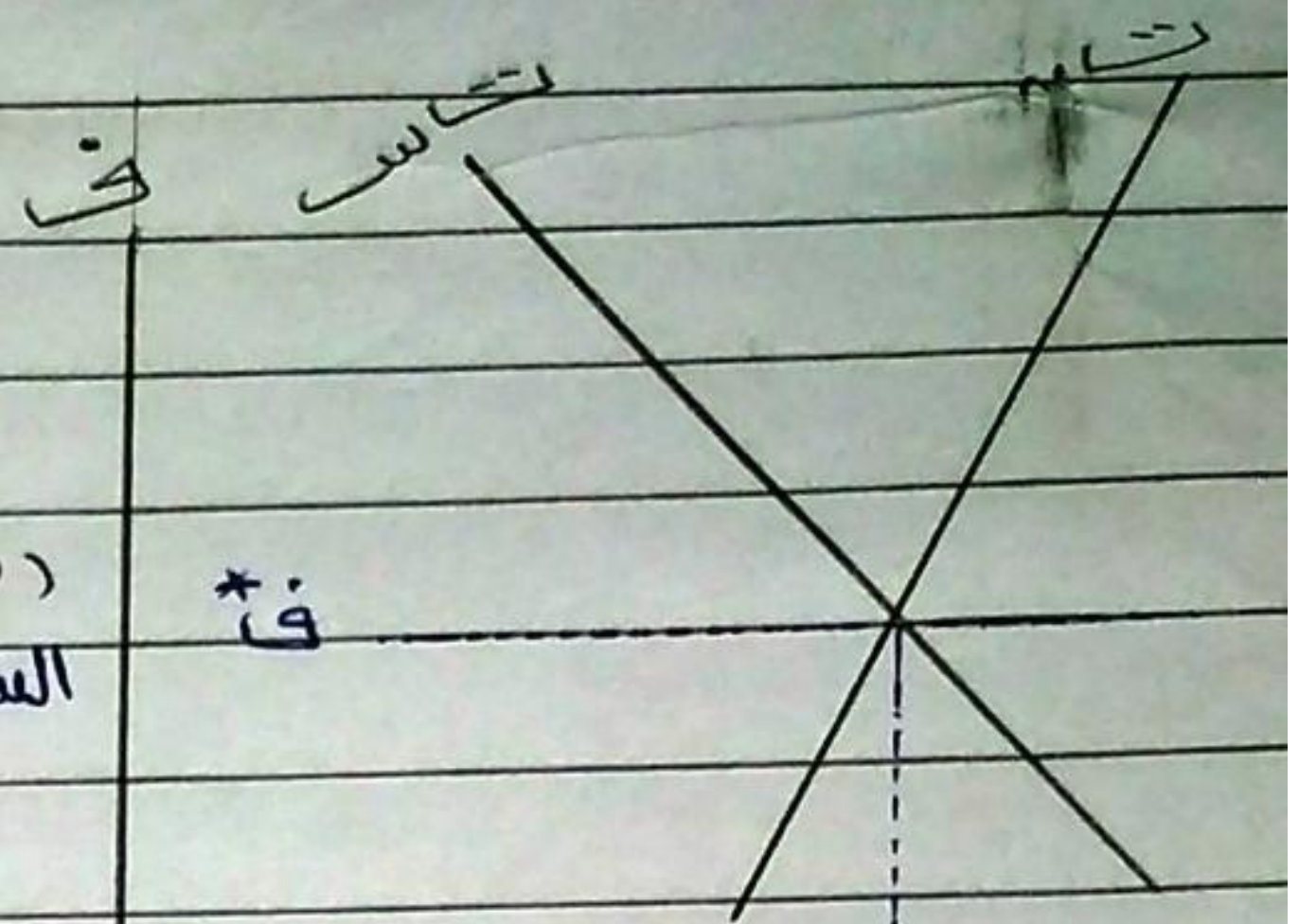
والشكل التالي يوضح التفاعل بين الاسواق الثلاثة: سوق السلع والنقود والعمل

وما نسبيا العرض الكلي والطلب الكلي حيث يساعد الشكل في الذي يوضح

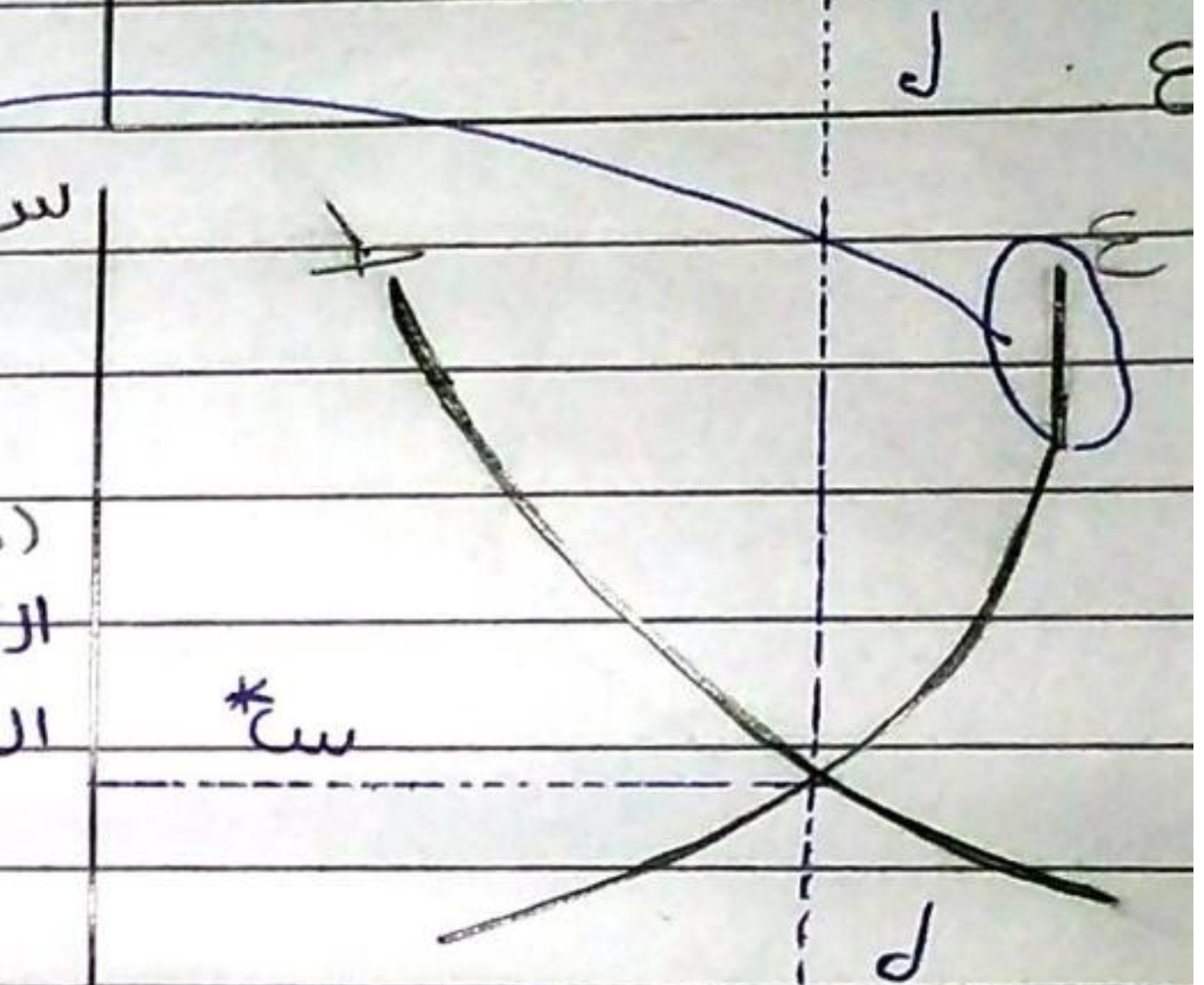
خط متطابقه بزواويه مع على الربط بين العرض الكلي (دالة الانتاج وسوق العمل)

والطلب الكلي (سوق السلع وسوق النقود) ويوضح توازناً عاماً بين الاسواق

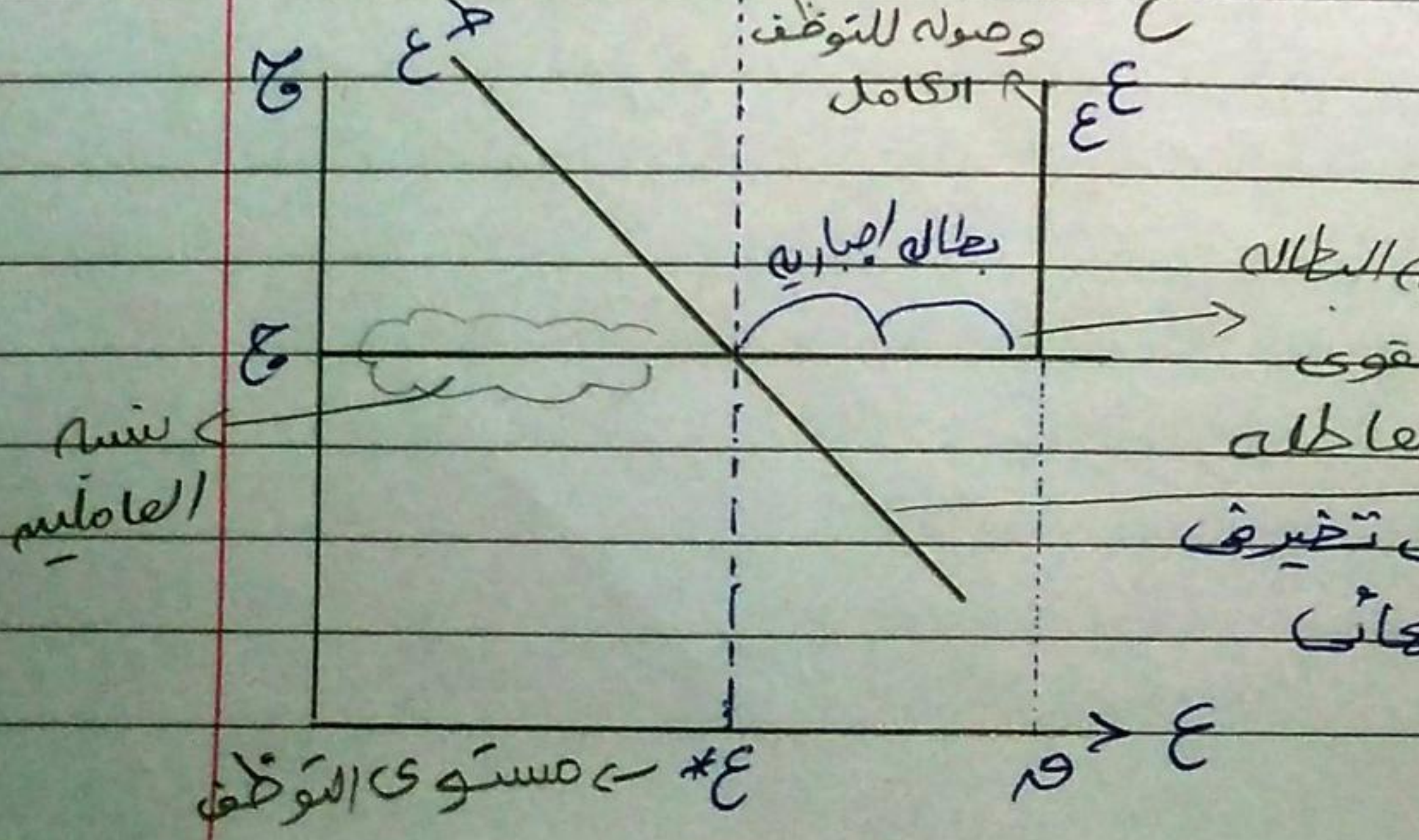
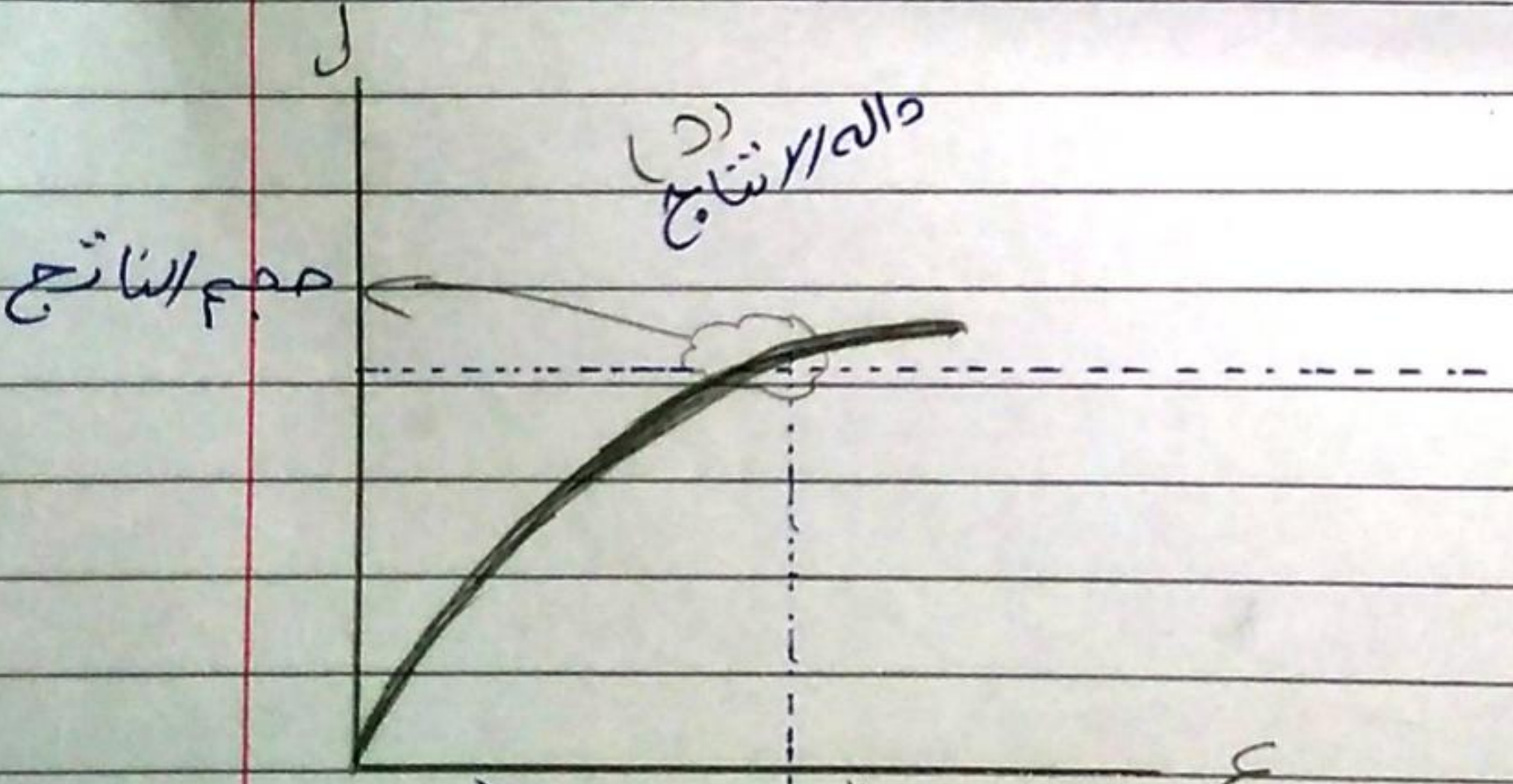
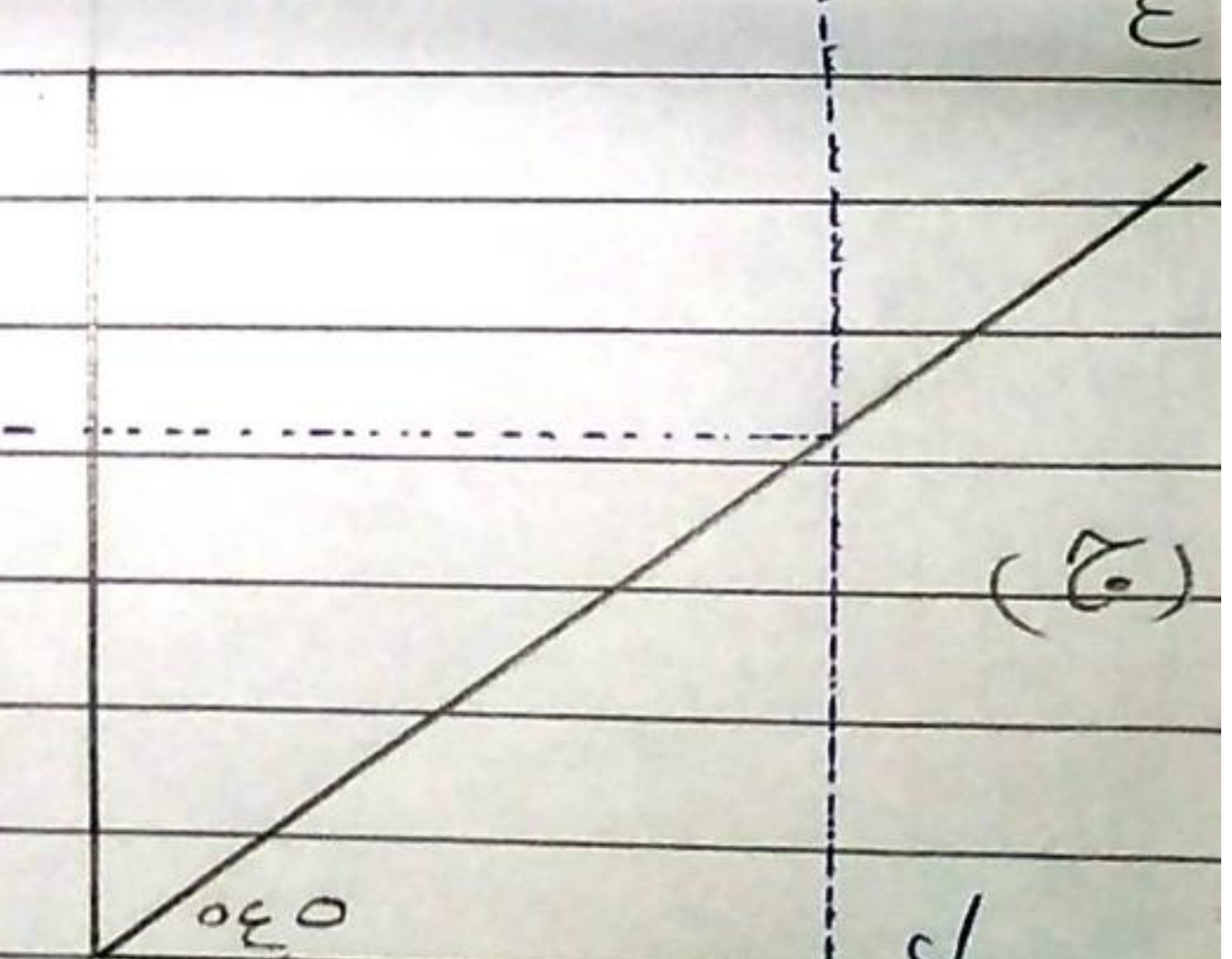
الثلاثة مع حوباً بجمال اجباريه.



(P) تقاطع منحنى التوازن السلمي والتوازن النقدي يجبر عنه بمنحنى التوازن السلمي من معادله الدخل والفائدة .  
 تتصف أنه كل ما تقاطع توازنه في سوق السلع (P) سوق النقد السلع



(ب) علاقة طردية بين الاسمار ومستوى الناتج  
 منحنى عديم المرونة وتضمن مستوى التوظيف الكامل . بينما يبيىء الجزء المره هو الذى يتواجد فيه بطلاله



(ج) وصوله للتوقف الكامل بطلاله اجباريه  
 سوق العمل (هـ) او القوى العاملة  
 منحنى لا نهائى المرونة الى تخفيف الامر بؤوى الى تخفيف لا نهائى في الانتاج

## مشاكل

١٦

٢

\* تشير ف\* ول\* وس\* وع\* أنها قيم توازنه تتأثر بأي متغير في المتغيرات الخارجية. سواء كانت في سوق السلع أو النقد أو العمل أو الائحة.  
ومن وجهة نظر السياسة المالية أهم المتغيرات في الانفاق الحكومي (ح) والخصائض (د) وهذه المتغيرات كلها بحسب منحني الطلب الكلي

\* أدوات السياسة المالية:

- ١- الانفاق الحكومي
  - ٢- الخصائض
  - وتكون في يد وزير المالية
  - \* أدوات السياسة النقدية:
    - ١- عرض النقود
    - ٢- سعر الفائدة
- ← موازنه عامه للدولة .
- ← محافظ البنك المركزي .

مشاكل

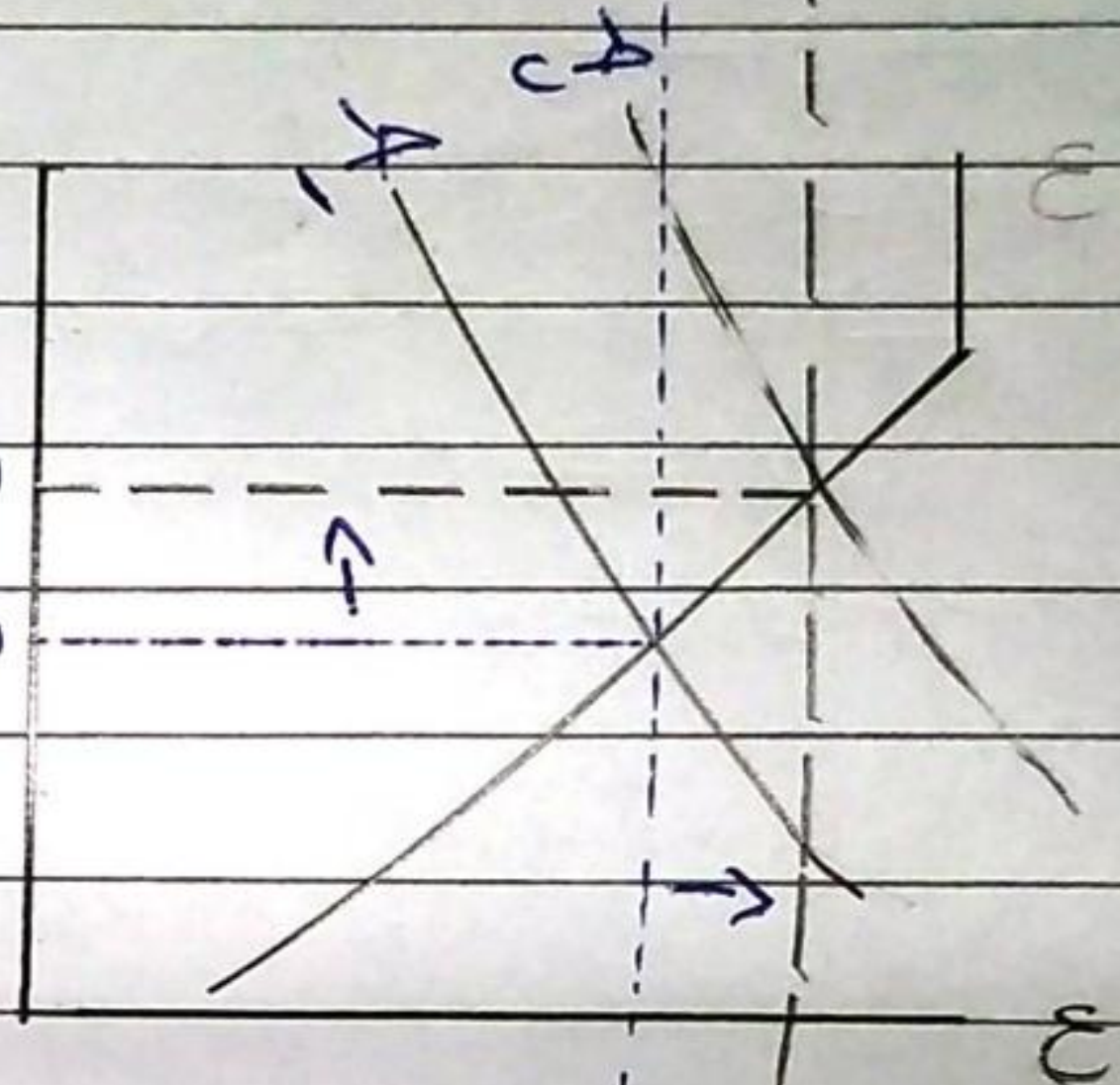
(١٩)

(٤)



ق\* ← يترتب عليها نقص في عرض النقود  
 \* يتعد المنحنى من موضعه  
 وتقطعه تقاطعه (ميله)  
 السوق  
 السلع  
 وسوق النقد  
 سياسة نقدية توسعية  
 سياسة  
 التوسع في تكويك و... يسمى

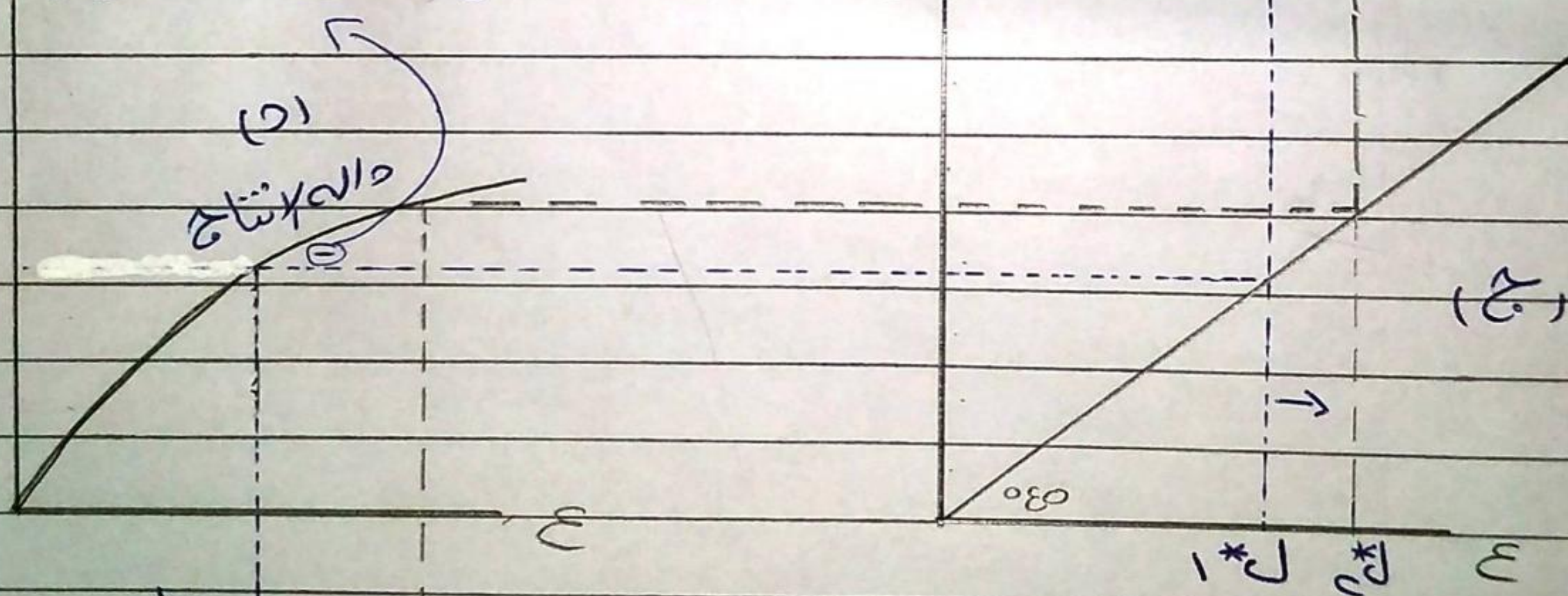
← الانتقال في (P) بشكل موازى  
 ← موضع المنحنى تغير لانه نقطه التقاطع مع  
 المحور الرأسى تغيرت



(ب) الطلب الكلى  
 والعرض الكلى  
 \* الانتقال بشكل غير موازى  
 تمت ايهك المنحنى آخر  
 وموضعه ثابت

← زيادة الطلب الكلى يترتب عليه زيادة مستوى  
 الدخل والنتائج التوازنية وزيادة الاسعار وسعر الفائدة  
 ولا تؤثر على منحنى العرض الكلى

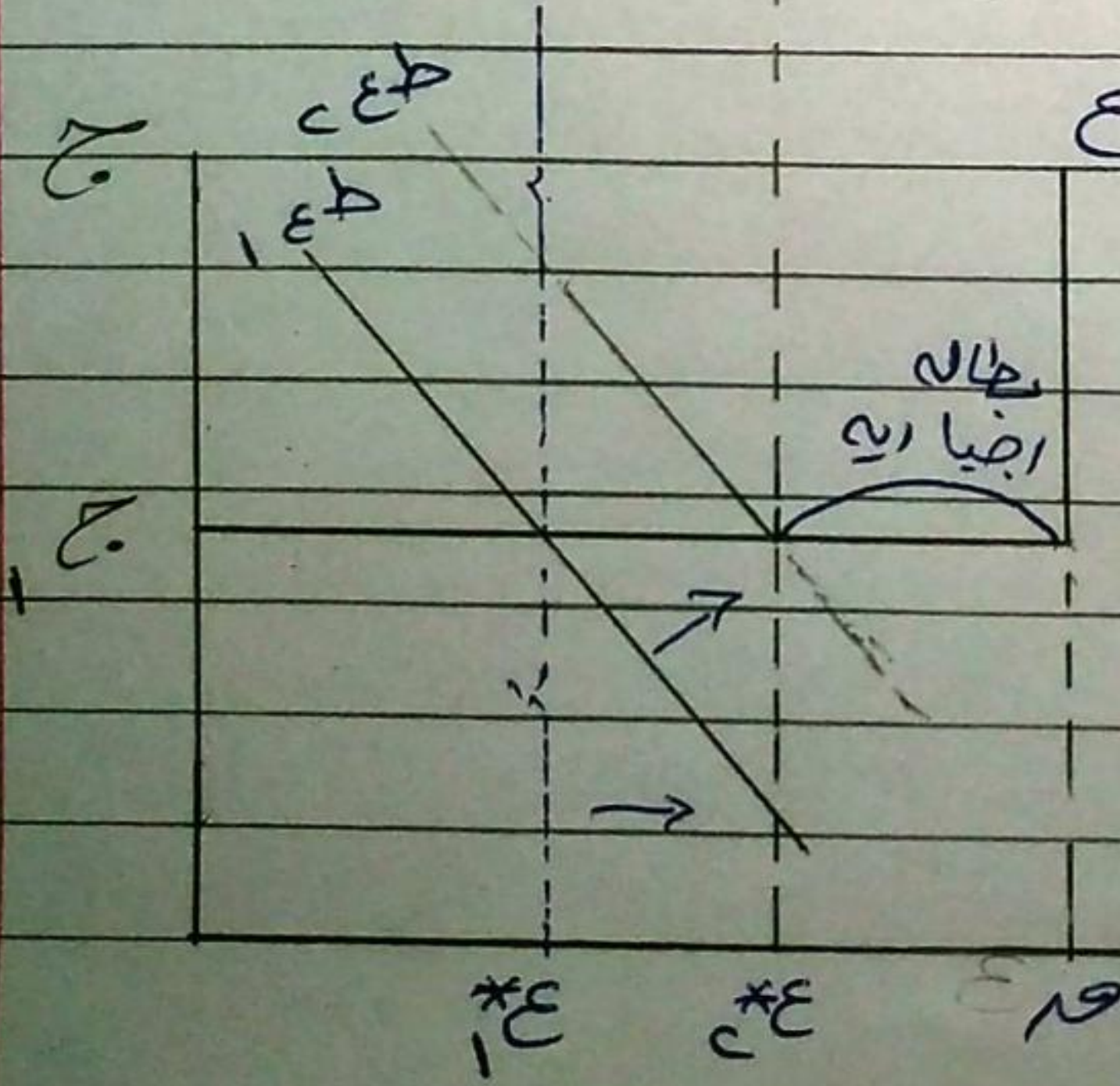
ميل المنحنى = ظل الزاوية



\* زيادة الطلب على العمل لزيادة  
 الناتج وبالتالي يقل مستوى  
 البطالة من جانب الطلب  
 على المنتجات

(هـ) سوق العمل

← زيادة الطلب الكلى تؤدي الى زيادة سعر  
 الفائدة ويترتب على ذلك نقص  
 في عرض النقود ويشكل منحنى التوازن  
 التقدي به مقدار حافز



الفصل الثاني

استخدام نظريات السياسة الاقتصادية في حل المشاكل الاقتصادية.

← يهدف انه يكون الاقتصاد في حالة توازن وان البطالة لا تتدخل في النشاط الاقتصادي والتوظيف الكامل لانه يترتب عليها عرقلة لآلية السوق.

← في حالة حدوث خلل مهم سوف يكون خلل مقدر وان قوى التفاعل بين العرض والطلب سوف تصالح هذا الخلل بسرعة ما تم ايجبه وبالتالي الرجوع لمستوى التوازن من جديد.

← واضمح كينز ان آلية التوازن بين العرض والطلب تحقق التوازن.

← اقتصاد: تخير في هيكل الاقتصاد.

← تتقبل سياسات توجيه الطلب الرأسمالي في السياسة المالية والسياسة النقدية ويمكن ان تستقر في تحسين الاداء في الاقتصاديات الرأسمالية.

← يبدأ تحليل السياسات الكينزية بتحديد المتغيرات الهدفية وهي المتغيرات التي تحاول الحكومة الوصول بها الى قيم مرغوبة ولتحقيق هذه القيم لابد من تحديد قيم مناسبة لتعريف هذه المتغيرات الهدفية ويطلق عليها متغيرات اداية.

← المتغيرات اداية: هي المتغيرات التي تخضع لسيطرة الحكومة وبه تم تعبيرها بما يكفل تحديد الاهداف الاقتصادية.

← يمكن للسياسة الكينزية ان تأخذ اشكالين:

1- ان تكون المتغيرات عممية فتتحرر السلطات المقتضيه بناء على الظروف المستجبة ما ينبغي ان تكون عليه الادوات في كل فترة حتى يمكن تحقيق الاهداف.

2- ان تكون مقتصرة على قاعدة للتنفيذ المرتبة يؤدي الطبيعة الى جعل الاهداف بين المتحقق والمستهدف اقل ما يمكن ويمرر ذلك باسم نظرية التوجيه الامثل.

← تعتمد السياسة العممية على نظرية الاهداف الثابتة والاهداف المرنة والارضاء.

\* نظرية الاهداف الثابتة.

← يرى تينبرج ان التحقيق الآن لكل الاهداف الاقتصادية يتطلب ان يتوافق لدى السلطات عدد من الادوات السياسية يساوي على الاقل عدد الاهداف المراد تحقيقها.

← تربط المتغيرات الدافعية بالمتغيرات الخارجية والتي يضمن بعضها لسيطرة الحكومة واذا ما تحددت هذه الاهداف يمكن الوصول اليها عبر طريق الادوات التي تحققها.

← كيفية عمل قاعدة تينبرج سوف نختبرها ان المتغيرات الهدفية هي مستوى الدخل القومي والمستوى العام للاسعار وطب مجموعة المعاملات الاية.

الانفاق الحكومي وعرض النقود  $L = P, C + I, N$

$S = P, C + B, N$

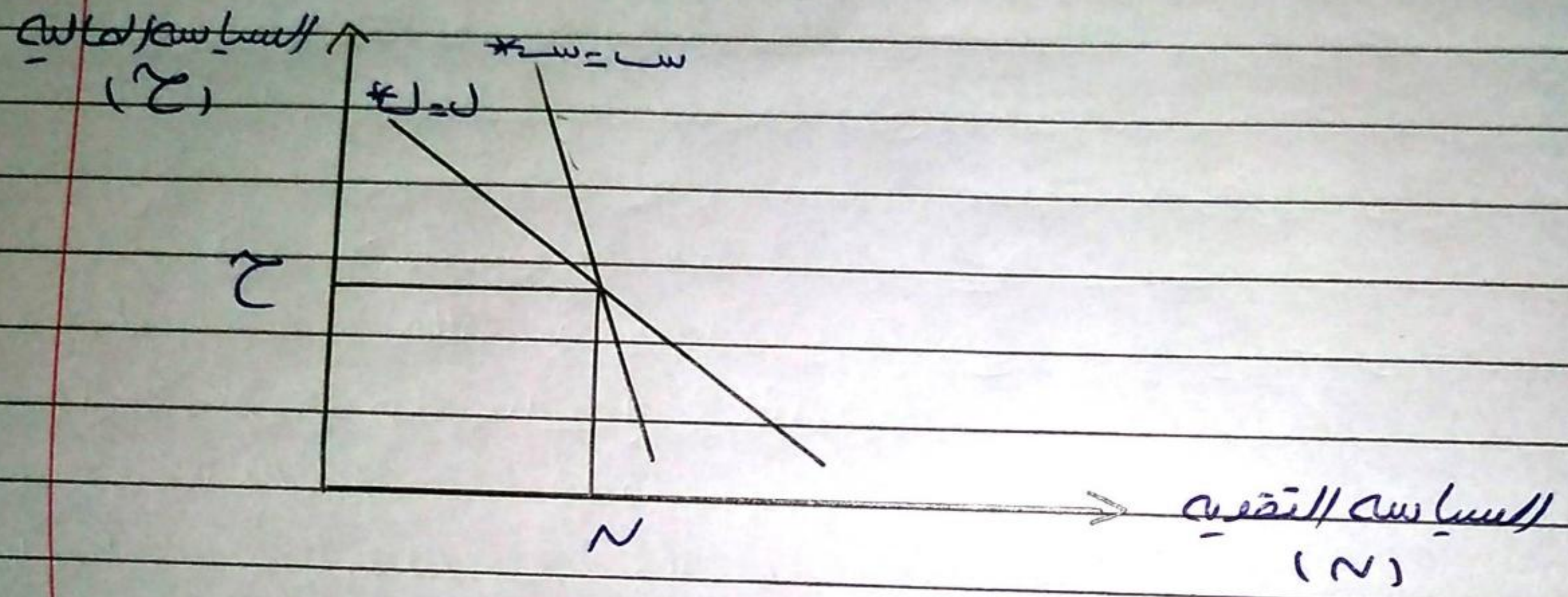
٥ (٢١)

مشاكل

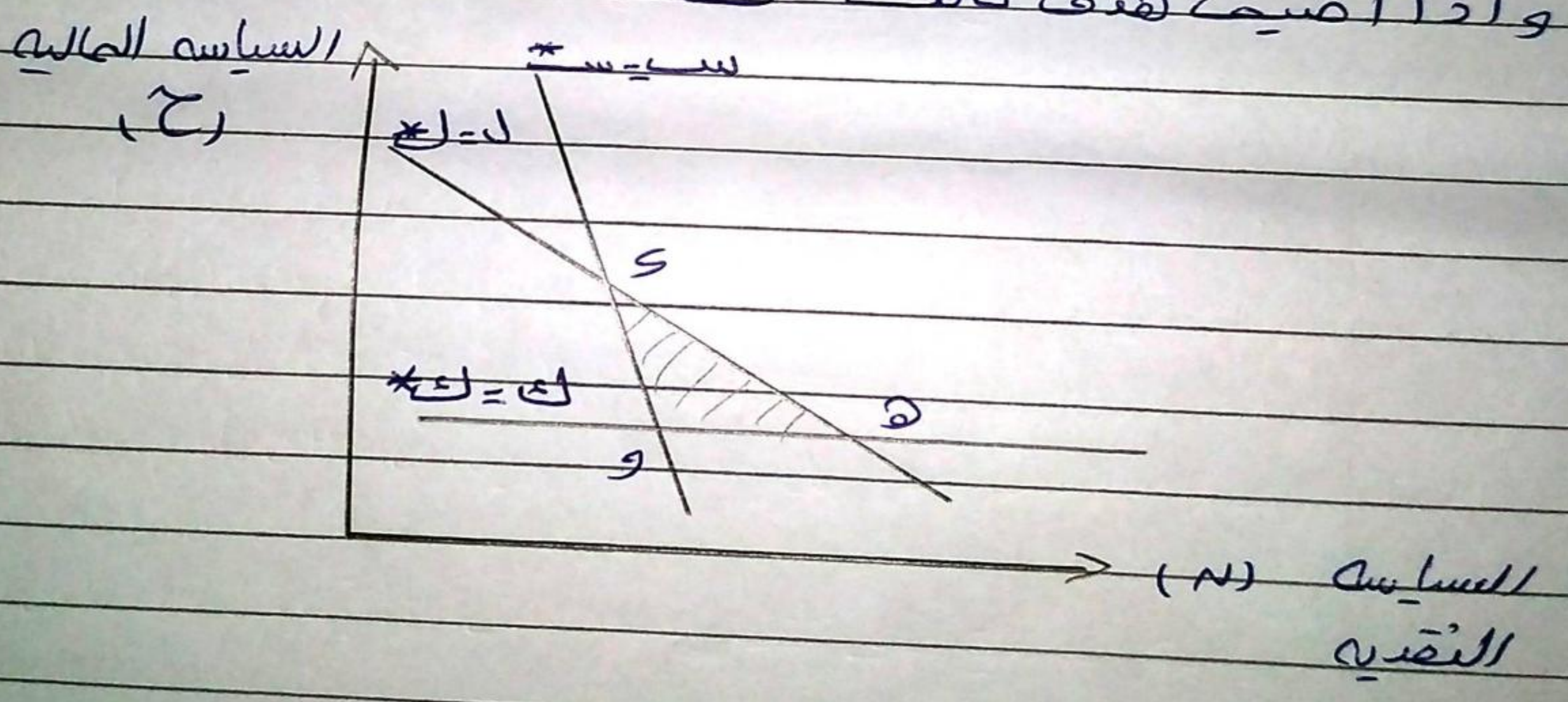
وإذا ما تحددت قيم  $\chi$  ،  $\nu$  سوف يتم إضافة مصالحتين  
 $L = L^*$   $S = S^*$  وهي تمبرعه توازيت  
 ويكون المجاهيل  $\chi$  و  $\nu$

$$\chi = (L^* - L) / (P - P^*)$$

$$\nu = (P - P^*) / (S - S^*)$$



وإذا أصبح هدف ثالث  $L^*$



وتجاهل هدف الأسعار، أو الحل د (تحقيق هدفى الأسعار والدخل وتجاهل هدف الاستهلاك). وتحقيق الهدف الثالث، أيا كان، يتطلب أداة ثالثة (مثل الضرائب ض). فإذا لم نجد فلن نتحقق قاعدة تبرجن ما لم تلعب الصدفة دورها كما قلنا ويتحتم إجراء اختيار صريح بين الأهداف المتعارضة.

تساوى عدد :

معاصرة اولى أو لا

الأهداف على الأدوات

3 قاعدة تبرجن وضرورة التنسيق بين السياسات:

تجدر الإشارة إلى أن الطبيعة الآنية للمعادلات التي تتضمن أن لكأ أداة على الأقل تأثير على كل هدف تشير على الفور إلى الحاجة إلى تنسيق السياسة. والتنسيق هنا يعني ببساطة أن قيمة أي أداة لا ينبغي أن تحدد دون أن يتم شي نفس الوقت تحديد القيم التوازنية لجميع الأدوات الأخرى. ولبيان خطورة السياسة غير المنسقة نعود مرة

لا بد من التحول في وقت واحد

أخرى إلى معادلتى الدخل والأسعار:

(1)

دالة في الإنفاق

(2)

س = أ ح + ب 1 ن

س = أ 2 ح + ب 2 ن

سياسة نقدية

بفرض أن ل، اقل من مستواها المستهدف بينما س عند مستواها المستهدف (ل > ل\* و س = س\*). وإذا كان وزير المالية يتحكم في مقدار الإنفاق الحكومي، ويرى أن وظيفة قاصرة فقط على تحقيق الدخل المستهدف بينما ترى السلطات النقدية (محافظ البنك المركزي) التي تتحكم في كمية النقد المعروضة أن وظيفتها تنحصر فقط في تحقيق الاستقرار في الأسعار، فان وزير المالية يستخدم معادلة الدخل (1) ليزيد الإنفاق الحكومي بالمقدار المطلوب الذي يجعل الدخل يصل إلى المستوى المستهدف.

هدف

ولكن لان هذا من شأنه أن يرفع الأسعار كما يظهر من المعادلة (2) فان السلطات النقدية ترد على ذلك بخفض كمية النقد المعروضة لتفادي ارتفاع الأسعار. إلا أن هذا من شأنه تخفيض مستوى الدخل طبقا للمعادلة (1) مما يضطر السلطات المالية إلى المزيد من التوسع في الإنفاق الحكومي. وهكذا دواليك. ويتضح من ذلك أن انعكاس التنسيق بين الأدوات المختلفة للسياسة الاقتصادية من شأنه إحداث التقلبات. التقلبات يمكن تجنبها بالتنسيق بين السلطات المالية والسلطات النقدية.

انفصال وزير المالية مع محافظ البنك المركزي  
بمجرد نشأ تقلبات

### 1/3 نقص المعلومات ومشكلة التخصيص.

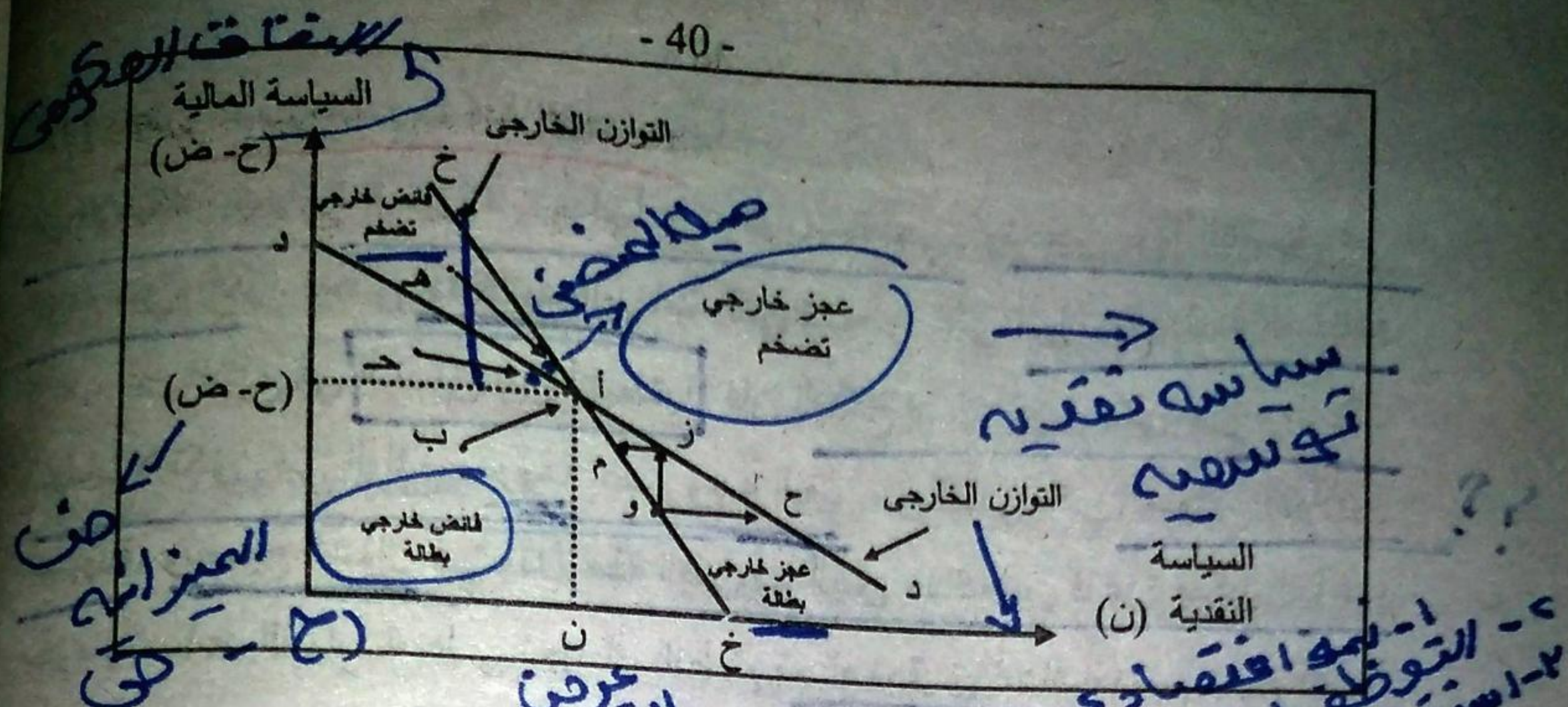
إن الاعتقاد بضرورة تنسيق استخدام أدوات السياسة شيء وتحقيق هذا التنسيق في الواقع شيء آخر. وحتى إذا كانت الهيئات التي تسيطر على أدوات السياسة المختلفة ترغب عن اقتناع في التنسيق بين أنشطتها فإن النتائج قد لا تكون مثلى لأن معادلات النظام لا تكون في الواقع معروفة على وجه اليقين، وبالتالي تكون حلولها التوازنية مجهولة. ويصبح السؤال في مثل هذه الظروف أليس هناك من قاعدة يمكن إتباعها بحيث تساعد السياسة على تحريك النظام تجاه تحقيق أهدافه رغم عدم كفاية

المعلومات المتاحة؟ على الأقل معرفة الأدوات التي تترك الأقتصاد

ولإيضاح المشكلة وحلها سوف نستخدم تحليل مانديل (1962 Mundell) لمشكلة التوفيق بين التوظيف الكامل وتوازن ميزان المدفوعات في ظل ثبات أسعار الصرف في الشكل التالي، نقيس عجز الميزانية العامة على المحور الراسي، والعرض النقدي على المحور الأفقي. وفي هذا التحليل نفترض أن السياسة المالية تتحكم في الميزانية، بينما تتحكم السياسة النقدية في العرض النقدي. وبذلك يكون التحرك على كل محور بعيدا عن نقطة الأصل معبرا عن استخدام سياسة توسعية، أما التحرك في اتجاه نقطة الأصل فيكون معبرا عن استخدام سياسة انكماشية. ويمثل المنحنى د د أزواج القيم من العرض النقدي وعجز الميزانية التي تحقق أهداف التوازن الداخلي (التوظيف الكامل واستقرار الأسعار والنمو الاقتصادي). ومن الواضح أن ميل هذا المنحنى سالب. وتفسير ذلك أنه كما ارتفع عجز الميزانية ارتفعت الأسعار ما لم ينخفض العرض النقدي ولنفس السبب نجد النقاط على يمين هذا المنحنى تمثل تضخما، أما التي على يساره فتمثل بطالة (وانخفاض في معدل النمو).

أهداف الأقتصاد الكلي

م. م. م.



ويمثل المنحنى خ خ أزواج القيم من العرض النقدي وعجز الميزانية التي تحقق هدف التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات) وميل هذا المنحنى أيضا سالب. فكلما ارتفع عجز الميزانية كلما ارتفع مستوى الدخل مما يؤدي إلى زيادة الواردات وبالتالي يخلق عجزا لميزان المدفوعات ما لم ينخفض العرض النقدي ليرتفع معدل الفائدة ويحفز الأجانب على استثمار أموالهم من الداخل (تدفقات مالية من الخارج). ولنفس السبب نجد أن النقاط على يمين هذا المنحنى تمثل عجز بميزان المدفوعات، أما التي على يساره فتتمثل فائضا فيه.

وتمثل النقطة أ في هذا الشكل نقطة التوازن الداخلي والخارجي حيث يحقق عندها الاقتصاد كل من التوظيف الكامل واستقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات. وتتمثل الصعوبة الحقيقية في أن شكل وموضع المنحنيين د د و خ خ غير معروفان. ومن ثم فإن مقدار التغيرات المطلوبة في أدوات السياسة غير معروفة. وفي بعض الحالات، يحدث ألا يكون معروفا حتى الاتجاه الذي ينبغي أن تغير فيه أدوات السياسة.

المنطقة

إن المعلومات المتاحة لصناع السياسة عادة ما توضح فقط النطاق الذي يقع في الاقتصاد. فقد نعرف أن هناك مثلا عجزا في ميزان المدفوعات مصحوبا بتضخم، أو عجزا بميزان المدفوعات ملازما لبطالة، أو غير ذلك. ولكن هذا كل ما نعلم. فإذا كان

## الاستدلال

الاقتصاد عند نقطة مثل هـ (فائض خارجي + تضخم)، فان الاتجاه الذي يلزم تغيير الأدوات فيه (عجز السياسة المالية والعرض النقدي) يكون واضحا. فالعرض النقدي لا بد أن يزيد وعجز الميزانية لا بد أن ينخفض، لكننا لا نعرف مقدار التغيير المطلوب إجراؤه في كل منهما. أما إذا كان فائض ميزان المدفوعات مصحوبا ببطالة، فلا بد أن الاقتصاد عند نقطة مثل ب أو ج، ولكن أيهما بالتحديد؟ لا نعرف. وهذا يجعل المهمة أكثر صعوبة حيث أن اتجاه التغيير في عجز الميزانية يتوقف على النقطة التي يعمل الاقتصاد بالفعل عندها. فإذا كان الاقتصاد عند النقطة ب، فلا بد أن يزيد العرض النقدي وكذلك عجز الميزانية. ولكن، إذا كنا عند النقطة ج، فلا بد أن يزيد العرض النقدي، أما عجز الميزانية فلا بد أن ينخفض على الرغم من وجود بطالة. في مثل هذه الحالة الأخيرة، هل توجد قاعدة تسمح بجعل استجابة السياسة ملائمة أيا كان الوضع؟ هذا ما سنوضحه فيما يلي.

تخيل أن الاقتصاد عند النقطة و حيث يتمتع ميزان المدفوعات بفائض لكنه يعاني من بطالة. إذا استخدمنا السياسة النقدية للقضاء على البطالة، فان العرض النقدي لا بد أن يزيد حتى يمكن الوصول إلى النقطة ح. فعند هذه النقطة تختفي البطالة تماما لان ارتفاع العرض النقدي يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة فتزيد الاستثمارات وبالتالي الدخل والتوظيف. ولكن انخفاض معدل الفائدة يعمل على هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، كما ارتفاع الدخل يعمل على زيادة الواردات، الأمر الذي يخلق عجزا بميزان المدفوعات. وإذا أردنا أن نستخدم السياسة المالية للتخلص من هذا العجز فلا بد من تخفيض عجز الميزانية، أي إتباع سياسة مالية انكماشية بغرض المزيد من الضرائب وضغط الإنفاق الحكومي. ولكن ذلك يؤدي إلى خلق بطالة أكبر مما كانت عليه عند النقطة و. ويتضح من ذلك، أن استخدام السياسات على هذا النحو (السياسة النقدية لعلاج البطالة والسياسة المالية لعلاج العجز الخارجي) قد تسبب في الابتعاد عند نقطة التوازن أ، وإذا استمر هذا فإنه يعمل على تتابع العجز الخارجي والبطالة بمقادير تتزايد مع الزمن.

ولكن، ماذا لو عكسنا استخدام السياسات؟ لنرى نتيجة ذلك، نبدأ مرة أخرى عند النقطة و. إذا استخدمنا السياسة المالية للقضاء على البطالة، فلا بد من زيادة عجز الميزانية حتى يتحرك الاقتصاد إلى النقطة ز حيث يتحقق التوظيف الكامل واستقرار الأسعار. ولكن يترتب على ذلك زيادة الدخل مما يعمل على زيادة الواردات ويخلق بالتالي عجزا في ميزان المدفوعات. وحتى يتم التخلص من هذا العجز لابد أن ينخفض العرض النقدي ليرتفع معدل الفائدة، ويجتذب رؤوس الأموال من الخارج فيتحقق توازن ميزان المدفوعات عند م. ورغم أن ذلك يخلق بطالة، إلا أن من الواضح أنها أقل مما كانت عليه عند النقطة و. ولذلك، فإنه إذا تم الاستثمار في استخدام السياسات على هذا النحو (السياسة النقدية لعلاج العجز الخارجي والسياسة المالية لعلاج البطالة) سنصل إلى النقطة أ حيث يتحقق كل من توازن ميزان المدفوعات والتوظيف الكامل.

### بسبب ميل كل منحنى فمحصم

ويتضح من ذلك، أن حل المشكلة نقص المعلومات وافتقاد التنسيق هو أن نتجاهل العلاقة الآنية بين جميع الأدوات والأهداف، وان نلقى لمسئولية تحقيق هدف معين على أداة معينة. ولكن أي أداة لأي هدف؟ هذا ما يعرف باسم "مشكلة التخصيص" وفي الحالة التي بين أيدينا، اكتشفنا أن حل هذه المشكلة، إذا ما أردنا التوصل إلى حل مستقر (عند النقطة أ)، يكون بتخصيص السياسة المالية لمهمة تحقيق التوازن الداخلي (التوظيف الكامل واستقرار الأسعار والنمو)، وتخصيص السياسة النقدية لمهمة تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات) والسبب في ذلك، هو أن السياسة المالية لها تأثير أكبر على التوازن الداخلي والسياسة النقدية لها تأثير أكبر على التوازن الخارجي. بعبارة أخرى، يتوقف التخصيص السليم على حقيقة أن ميل المنحنى خ أكبر من ميل المنحنى د. د.

دامني

وتلخيصا لما سبق، نقول انه بسبب الطبيعة الآنية للعلاقة بين الأدوات والأهداف لابد من التنسيق بين الأدوات ومع ذلك، إذا كانت المعلومات الكمية الدقيقة غير متوفرة، أو كانت الهيئات المختصة المالية والنقدية تعتبر التنسيق تدخلا في شئونهم

والتوازن الخارجي. ورغم أن الهدف قد تحقق في النهاية، لكنه كان على طويلة من التضخم مرة والبطالة مرة أخرى.

### 3/3 تقييم قاعدة تنبرجن:

وألان، بعد أن استعرضنا قاعدة تنبرجن، ما هي المزايا التي توفرها هذه القاعدة وما هي أوجه القصور التي تشوبها؟ يرجع إلى قاعدة تنبرجن الفضل في تحقيق المزايا

### الآتية: مزايا

- 1- بيان أهمية الدقة في صياغة الأهداف والتوافق بينها.
- 2- الإعانة في التحديد الدقيق للتغير المطلوب إجراؤه في الأدوات.
- 3- إيضاح نطاق النتائج الممكنة وغير الممكنة، وبالتالي بيان ما إذا كانت السياسات والأهداف تتسم بالواقعية أم لا.
- 4- خلق طلب على المعلومات الأفضل.
- 5- إبيان أهمية التنسيق بين السياسات خاصة إذا ما كانت الأهداف متعارضة.

وتتعرض هذه القاعدة إلى بعض أوجه القصور سببها الافتراضات التي تستند عليها

### وهي كما يلي نقيها

- 1- تفترض القاعدة أن الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد يمكن التعبير عنها بمعادلات خطية محددة وردود الفعل فيها فورية، وأن جميع الأهداف والأدوات يمكن التعبير عنها كمياً. ولكن العلاقات في الواقع غير خطية وتحتوي على عناصر عشوائية وردود الفعل ليست فورية وكثير من الأهداف والأدوات يصعب التعبير عنها كمياً كتحسين نوعية الحياة والتأمين.

- 2- تفترض القاعدة أن تغيرات السياسة حدية، بمعنى أنها لن تغير هيكل العلاقات في الاقتصاد. فإذا أدى تغيير الأدوات إلى تغيير معالم العلاقات الهيكلية كما يحدث في المراحل المبكرة للتنمية في الدول النامية، فلن يمكن حل النظام.

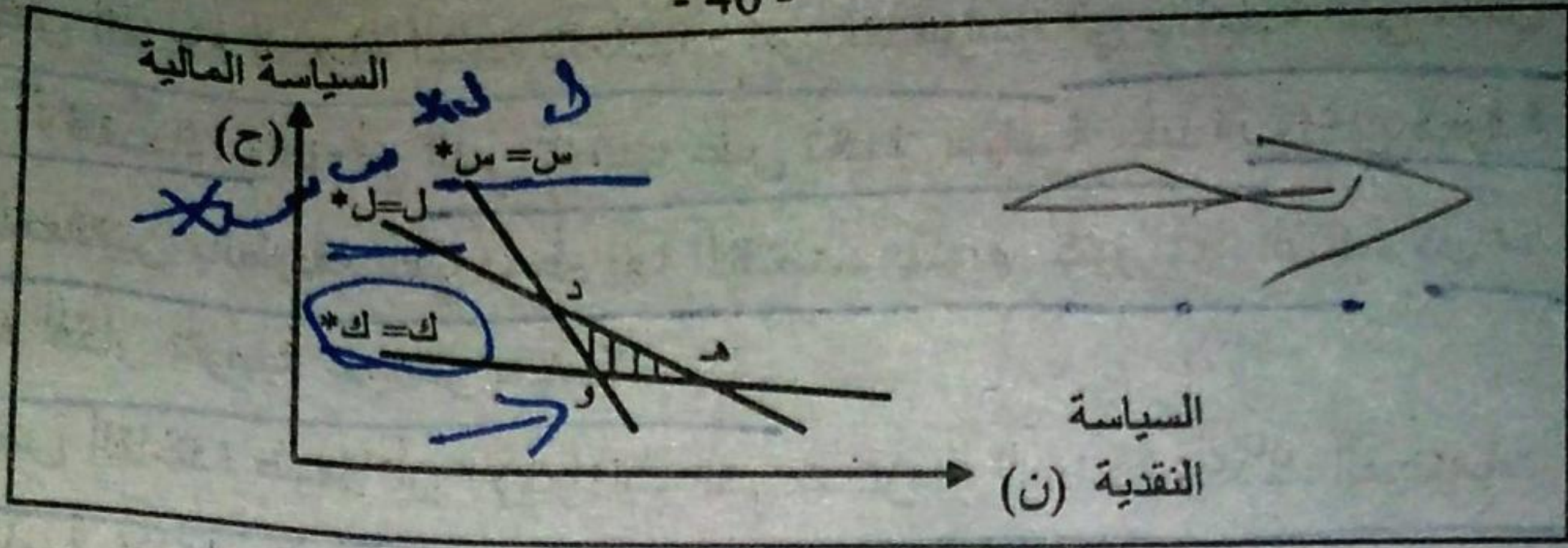
3- تفترض القاعدة المعرفة التامة بالعلاقات بين المتغيرات، أي بالكيفية التي يعمل بها الاقتصاد، والنتائج التي تترتب على تغيير سياسة معينة. ولكن معرفة الاقتصاديين بالطريقة التي يعمل بها الاقتصاد يشوبها كثير من الشك، كل ما لديهم أفكار تقريبية عن اثر سياسة معينة.

4- تفترض القاعدة ضمنا أن الإجراءات التي تستلزمها السياسة وكذلك المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات بما يجب عمله غير مكلفة، ويعني ذلك، انه طالما أن أداة معينة تؤدي إلى تحقيق الهدف فلا بد من استخدامها. ولكن كل الإجراءات تتكلف، ولهذا فان السياسة الرشيدة هي التي تأخذ عنصر التكلفة في حساباتها وتقارنه بالعائد المنتظر.

5- تفترض القاعدة إمكانية الفصل الواضح بين ما يعتبر هدفا وما يعتبره أداة. ولكن الواقع معقد لدرجة يصعب معها في كثير من الأحيان إجراء هذا الفصل.

#### 4 نظرية الأهداف المرنة:

رأينا في قاعدة تنبرجن أو نظرية الأهداف الثابتة، انه حين أصبح من الصعب تحقيق الأهداف الثلاثة كلها في نفس الوقت لعدم وجود ما يكفي من الأدوات، أصبح اهتمامنا موجها إلى تحقيق أي هدفين (النقطة د أو النقطة هـ أو النقطة و في الشكل التالي المعاد). وبالتالي، أصبح من الضروري الاختيار بين هذه البدائل وعلى النقيض من ذلك، اقترح هنري طایل (1956) أن تكون الأهداف مرنة ومعنى ذلك، أن بالإمكان الاختيار من بين النقاط الواقعة داخل المثلث د هـ و. وفي هذه الحالة، لن يتم تحقيق هدفين فقط، ولكن تكون هناك محاولة للوصول إلى حل وسط يجمع بين الأهداف الثلاثة. هذا الحل الوسط سوف يخطئ الأهداف الثلاثة جميعها، ولكن بفارق بسيط. وقد يكون ذلك أفضل من حل يحقق هدفين ويخطئ الهدف الثالث بفارق كبير.



وحيث أن نظرية الأهداف المرنة لطايل لا تعين تحقيق جميع الأهداف، فلا بد من حدوث خسارة في "رفاهية المجتمع" أيا كان الاختيار المعمول به. ولذلك، ترى هذه النظرية أن الاختيار ينبغي أن يتم بحيث يجعل هذه الخسارة اقل ما يمكن. ولما كان المقدار الخسارة في الرفاهية يعتمد على انحرافات القيم الفعلية المتحققة للأهداف عن مستوياتها المستهدفة، لذلك، فإن دالة خسارة الرفاهية المطلوب الوصول بها إلى

وزنه نسبي

أدنى قيمة لها تصبح لمثالنا كما يلي:

$$اجعل \text{خ} = و١(س - س^*)^2 + و٢(ل - ل^*)^2 + و٣(ك - ك^*)^2 \text{ اقل ما يمكن}$$

التخصيص كالمستهدف

حيث  $\text{خ}$  هي مقدار الخسارة في الرفاهية الاجتماعية لعدم تحقيق الأهداف بالكامل، أما  $و$  فتمثل الأوزان أو الأهمية النسبية للانحرافات<sup>3</sup>. و  $س$  و  $ل$  و  $ك$  هي القيم الفعلية المتحققة لكل من المستوى العام للأسعار والدخل القومي الحقيقي ومستوى الاستهلاك، أما  $س^*$  و  $ل^*$  و  $ك^*$  فهي مستوياتها المستهدفة على التوالي. ولقد تم تربيع الانحرافات للتخلص من مشكلة الإشارات.

وبلاحظ أنه إذا تواجدت أدوات كافية تسمح بتحقيق الأهداف الثلاثة جميعها في وقت واحد، فإن  $س = س^*$ ،  $ل = ل^*$ ، و  $ك = ك^*$ . وفي هذه الحالة، تكون دالة خسارة الرفاهية مساوية للصفر. والترجمة البيانية لهذا الوضع هو أن تتقاطع

3 - أحيانا تكون انحرافات معدل التضخم المتحقق عن المستوى المستهدف له أكثر في أهميتها من انحرافات معدل البطالة المتحقق عن مستواه المستهدف أو العكس. وهذه الأهمية قد تختلف بين الأحزاب الحاكمة، فحزب المحافظين في بريطانيا يهتم بالتضخم أكثر مما يهتم بالبطالة على خلاف حزب العمال.

المنحنيات الثلاثة الممثلة لأهداف السعر والدخل والاستهلاك في نقطة واحدة. ورغم عدم وجود من يرى بأن يهتم متخذي القرارات من السياسيين بدراسة دوال تفضيلية خسارة الرفاهية، إلا أن هذه النظرية تثير الاهتمام بدراسة الأوزان النسبية التي يعطيها هؤلاء السياسيين للأهداف الاقتصادية، وتوضح أن تحقيق الأهداف بأكثر مما ينبغي قد يكون ضارا لتحقيقها بأقل مما ينبغي. ويعتبر فائض ميزان المدفوعات مثلا لذلك، فإذا كان العجز ضارا فكذلك الفائض. أضف إلى ذلك، أن هذه النظرية تجعل واضحا أنه إذا لم تكن القيم الثابتة للأهداف ممكنة التحقيق فلا بد من التمتع بدرجة من المرونة.

اعطاء اوزان نسبية للأهداف

5 نظرية الإرضاء. X ملغى

# مشاكل اقتصادية

①

تمريره: افترضنا انه الناتج المحلي الاجمالي للمملكة PGDP يزيد بمعدل نمو سنوي 4.5% وانه معدل البطالة الحالي هو 1.9% وتريد الحكومة ان تتخفضا معدل البطالة الى 0.6% في خلال 2 سنوات والمطلوب في ضوء دراستك لقانونه اوكي

1- تحديد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الفعلي الذي يحقق هذا الهدف.

2- وما هو معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الفعلي الذي يحقق هذا الهدف في سنة واحدة

3- وما هو معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الفعلي الذي يتوافقا على معدل البطالة على مستواه.

4- وما هو نوع البطالة ولماذا.

## الحل

1- معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الفعلي الذي يحقق هذا الهدف

معدل البطالة المطلوب تقضيته في 2 سنوات

$$0.2 = 1.9 - 0.6 =$$

ومستقيم يكون معدل البطالة المطلوب تقضيته سنويا

$$0.2 = 2 \text{ سنوات} = 0.1 \text{ سنويا}$$

ولحبقاً لقانونه اوكي فانه 1% بطالة يتطلب نمو AGDP 0.9%

وبما ان PGDP ينمو بمعدل سنوي 4.5%

معدل AGDP الذي يحقق هذا الهدف

$$0.9 = 4.5 + 0.9 = 1.45 \text{ الفعلي}$$

لن الناتج المحلي الفعلي  
لو ان معدل البطالة ثابت

٢- معدل نمو AGDP الذي يحقق هدفنا في سنة واحدة  
 - بما أن معدل البطالة المطلوب تقضيته ١.٢، وطبقاً لقانونه أو كـ  
 فإنه ١.٢٪ بطالة يتطلب نمو AGDP ١.٢٪ ومستم فإنه ١.٢٪ بطالة  
 يتطلب نمو ٦٪ AGDP

وذلك معدل نمو AGDP الذي يحقق الهدف في سنة واحدة  

$$1.2 + 7.6 = 8.8\%$$

٢- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي AGDP الذي يصفه  
 على معدل البطالة على مستواه هو نفس معدل نمو الناتج المحلي  
 الإجمالي المعكرو AGDP أي  $1.2\%$

٤- أما نوع البطالة المطلوب تخفيضها فهو بطالة إجبارية وذلك  
 بسبب أنها تزيد عن ٦.٦ التي تعادل البطالة الاحتكاكية أو معدل البطالة  
 الطبيعي كما أنه هو المعدل الذي تريد الحكومة أن تتخلص منه  
 ومعلوم أن الحكومة لا تدخل لعلاج البطالة الاختيارية وإنما تدخل  
 لعلاج البطالة الإجبارية.

اقتصادنا قراهن :

السكان ٩٤ مليون نسمة ، فارج القوى البشرية ٦٠ مليون ، أطفال يعملون  
 ٦٠ الف ، فرص عمل يشغلها أنات توفسها التقاعد ١٤ مليون فرس  
 عمل ٤٠٪ منهم يعملون في أجهزة الدولة ومؤسساتها وقطاع  
 الأعمال العام ، وفارج القوى العمل ١٠ مليون منهم ١٠٥ مليون  
 جهازه ، مليون كيارسه ، ٤٥ الف زاهدية في العمل ١٠ مليون ربات  
 منزل وبعدها مليون الف ٥٠ مليون ٢٢٪ منهم انات  
 ١٠٪ منهم ليسوا في طاعة ضرورية للعمل ٥٪ يعملون في وظائف  
 غير مناسبة لطبيعتهم ، لا في الفئه العمريه ٥٥ - ٦٠ سنة  
 وفي المقابل ٥٪ فقط من الزكور

المطلوب : -

١- مصدر البطالة

٢- مصدر المشاركة

٣- مصدر التوظيف أو التسيير

٤- مصدر الاعمال

٥- مصدر البطالة في الحالات الآتية :

- اصدار قوائمه تمنع الجمع بينه وبين الحصول على معاش ومرتب في آن واحد وقصد منه جعله

- اصدار قوائمه تمنع عمل الاطفال

- وضع ضوابط شرعية على عمل المرأة

- تخفيف سائر التقاعد الى - سنة للافتاش و ٥٥ للذكور